

مقدمه

بیان فی تحقیق السجانی فی جوارح الامراض

علامه زمان قبا و دوران شمس فلک تحقیق قشمر سار و رفیق استاد الوری

مستند علی القاطن علی الاماثل و الشبهاء ما هر کل العلم بلا اشتباه مولانا

محمد سعید یحیی و صاحب المجلد و القاه و نسخت من التحقیقات از رشحات

مجمع کارخانه روزگار و دوی ماهی حسن عظمه

و نسخته مصقله البیان فوائده و اقره بجله تالیف

لودی ام مقدم علای اعلام مولانا محمد سعید

جل مقبول انوار العوام فی فائز شمس

برگزین نام مولانا محمد سعید

دار الفکر و نشریات

محمد سعید

فی النشأین

الکرام و الشرف

بنسخته

الکرام و الشرف

بنسخته

الکرام و الشرف

بنسخته

الکرام و الشرف

بنسخته

الکرام و الشرف

بنسخته

الکرام و الشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانما أحسن بياناً جل شانه عن درك القياس تعالى إحسانه عن حد القياس مخزاه على بطلان
 من المتكبرين وأما من علينا تصديق المؤمنين وتخلي ونسلم على أفضل الرسل وأخاتم النبيين
 وآله واصحابه الذين أخرجوا الخلق عن ظلمات الجهل والضلال الميسر في الجدل فلا يخفنا كما يخاف القبا
 أن الرسالة السابعة بسلم العلوم على المؤمنين إلهياً بالعلوم وتعالى عنها ما لا يوصى وروى الجمهور
 قبلنا إذ قررت بعض ما يتعلق بصدرها على المتعلمين ونظمت في تلك التقرير لدى المتعلمين
 أن انظم ما يتعلق ببيانها في مخطوط التحرير وأصرنا في ذلك وقررنا فيه حيث تقرير فشرعت فيه بالكا
 بسيل الإيجاز والاختصار ومقتضاها على ما عثر بعض أئمة الأوقات والاعصار وأما العبد الوعر
 بسحر الله ومله الله إلى إيمانه وحبل عقابه أحسن من جنابه أقول هذا غاية البيان في مختصر
 البيان قال المصنف العلامة مفتي كاتبه بقوله سبحانه أقول أنا افصح به لا بد من الترتيب
 لما في الفتوحات ليس في القرآن آية تدل على ترتيب غير شوب بالترتيب الأسبق وقصر فانه
 وأنت تعلم أن الترتيب أهل المواد من غير الصفات فبجان أهل الحاد فهو أحسن ما في

ثم في هذه اللفظة اقوال ثلثة اسم المصدر ومصدر وحده ولكل وجهه هو **سبحان** **الاله**
ظانهم لما وجدوه يعني التسبيح للتعدي الذي هو التثنية والتثنية عن السور وسبحان مصدر الجود
لما قيل لا اله الا الله فلهذا سمي التسبيح يعني التثنية ولذا قال سبويه تحت التسبيح وسبحان فاما المصدر
التسبيح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وقال الرازي في تفسيره اما سبحان فاسم التسبيح يقال تسبحت
اسد سبوحا وسبحانا فالتسبيح هو المصدر واسبحان اسم التسبيح واما السبوح سبوحا فاسم التسبيح الذي صاد
عن السبح لالفظ التسبيح وقضى به الرضى ايضا قال بانه اما سبوح يعني تزه يعني جوده سامعنا من اللفظ
فلم يشق من سبحان اسديته وبالجمله ثبت من هذه الاقوال ان سبوح بالتشديد ليس مشتقا من سبحان
الذي هو بمعنى مصدره احق التسبيح بمعنى التثنية ولا نفي باسم المصدر الا لا يكون ماخذ المشتقات
لكن يتجوز بمعنى فان قلت لما اشتد المصدر واسمه معنى وكما في كون كل منهما مفعولا مطلقا فمن اين
يعلم ان التسبيح ماخذ المشتقات وكون سبحان لم لا يجوز ان يكون الامر بالعكس او كلاهما ماخذين
قلت لهذا الفرق اكل وهو ان يوزن لتقيل مثلا لما كان كليا اي يتصل من جميع المواد فكلوا بان
ما كان على هذا الوزن هو الماخذ بخلاف سبحان فانه يتصل من بعض مواد مثل بالتشديد وكون بعض
يتصل من الجود ايضا فالأحرى ان يكون المشتق منه يتصل من جميع المواد ويكون مختصا بابه فافهم
ولا يخفى عليك انه لا يلزم اسميته الالهي التثنية لاطلاقها واما الثاني فانه قد حدث خبري
على فضل اشق منه بنا على انه سبوح لفضل ثلثي يعني سبوح بالتشديد كما في القاموس سبوح كمن سبوحا
وسبح سبوحا قال سبحان اسد ويؤيده ما في الثعالب من سبحان اسد فمعنى اسد سبوحا اي التثنية تزه بها
وهو في الاصل مصدر فخرج كقصر خفر انا انتهى ولا ريب في انه هما امكن اكل على الاصل فهو مثل وقية
قال الفاضل اللاموري في حاشيته على شرح المواقيت لا يجوز ان يكون سبحانه من سبوح يعني
قال سبحان اسد والالزم الدور اقول انما يلزم الدور لو اتخذ سبحان اسد الذي هو قوله تعالى

ایمانی

فذلك سمان امد ايضا بمنه المعنى ونحن لا نملك بل بمعنى التثنية واما استعماله في ارادة هذا المعنى وقل
بعض الشرح لهذا الكتاب يجوز ان يكون مصدر سح في الارض والماء اذا ذهب فيها اي
سح الكسب كما في سحر الصفات الجلالية والكمالية فكان اليا من ثمانية قطع بحرك ال اصل علم
الكمالين الى الكثرة ويترتب منه ما قال الفاضل الامام جوري في ابحاثه الواقعية يجوز ان يكون مصدر
سح في الارض والماء اذا ذهب فيها واعد اي ابعده عن السور ابعادا اوسن ادراك العقول
واما طه ومن يثبت لذلك ان السحان في كلام المصنف مثل ان يكون مصدر اضاف الى
الفاعل هذا التأويل نعم لا يثبت مصدرية حين اضافته الى المفعول كما لا يخفى ومن الناس من جرده عن
كونه مصدر اضاف الى الفاعل معني برى برامة وتزده تزداد فيه انه لم يثبت بهذا المعنى اي التثنية
من اللغة بل معني التثنية ومن ادعى فعلية البيان وانقله جرح انما الوقت فعل تقديرية اصله
لاستناد ما لم يثبت من ارباب اللغة والثقات في هذا الفن واو ليس فليس ثم اعلم ان الاضافة
الى الفاعل لا تختص بالمصدرية بل تعاني على تقدير كون اسم المصدر ايضا بان يكون المفعول محذوفا
ومعني تراه انه نفسه وذاته كما يتقارر من بعض الشرح للتخارجي مصلداً انه يجوز ان يكون مضافا الى
الفاعل اي بانه نفسه فاذا ن استقام ما انفاد بحج العلوم حذف الفعل واقسم المفعول المطلق
مستقام واخضع الى الفاعل والمفعول اذ وقع ما يترجم انه لا يصح الاضافة الى الفاعل مستقاما
ولا يذهب عليك انه لا يلزم مصدرية الاقوال لا يكون معني التثنية لا مطلقا واما في
العباب لا ينافيه اذ قوله بوني لا يصلح صريح يشير الى ان الان صار لهم التثنية واما الاستدلال
على مصدرية معني التثنية بقول صاحب القاموس جاني معد ترمي به من الصناعات الولد معرفة
ونصب على المصدر وكذا يقول الجوهري سبحانه امد معناه التثنية منصوب على المصدر مضعف
معنى قولهم نصب على المصدرية منصوب على المفعولية كونه مفعولا مطلقا وكما ان المصدر مفعول

استدلال

فتشوا تعلقا كذلك اسم السبب ايضا يقع مفعولا متعلقا ما ترى ان الحركة اسم المتحرك وقع مفعولا
 جليفا عن فعله مع انه كثيرا ما يطلق المصدر على اسم المصدر عند ارباب باب اللغات فاما
 سئل يقول المتعلق ايضا في تفسير قوله سبحانه سبحانه لا علم له سبحانه مصدر كغفران غفيا
 يحتمل ان يكون بمعنى الذي لا ابا وكما دللنا ان اسم المصدر تليق بمبنيه وحين قول سبويه المذكور
 ما بقا وبين قوله الاخر ايضا في تفسير قوله سبحانه الذي اسرى حيث قال سبحانه اسم التفسير بالثبوت
 وما في التفسير النيابي من ان معنى سبحانه سبحانه اي تركب تنزيها وهو مصدر غير متصرف لعله
 من المطلق المصدر على اسم من كونه مصدر المصحح مع عدم الانصرف اذ هي المصحح اذ كان علما
 وكيف يكون مصدر المجرى بمعنى التبعيض مع انه ليس له اثر في كسب الخب والاسان **اما الثالث**
 فلا انه لا يلحقه التنوين وانما يجري في غير حالة الاضافة ودخول اللام كما في قول الاعشى في بحار علمه
 رومها في س سجان من علمه الفاضلة اي تعجبت نجما من شمس ما فطه علمه ولما لم يكن فيه تعجب
 الالف والنون فاعبروا بالعلمية في انوار التنزيل قد جرى علما التبعيض وقال الفاضل اللاهوتي في
 حاشيته بوعلم التبعيض بمعنى التثنية لا للتبعيض مصدر مع بمعنى قال سبحانه اسعدوا على تقدير كونها تاما
 يدل على العلمية مع العلمية لا مطلقا مع ان في نظرنا لا بان الاضافة تاف في علمية
 تان تاف في اعراض علم الشخص ون علم بنفس وسجان علم بنفس ومن هنا بطل قول من قال حيث
 لا يكون علما جزاء اللهم الا ان يردوا العلمية الشخصية ككلمة تكلف ولان الاضافة انما هي بعد التذكير كما في
 بل ان سقوط التنوين عند الاضافة اللازمة له في الصلح لا يكاد عمل الاضافة وعقد كقول البحر
 للزوم النصب كما في عند تقطع بكم لا لعدم الانصراف فالعلمية ممنوعة اذ انما هي الضرورة
 ولم يثبت بعد لا يقال بقاء التوجيه جاريا اذ كان حضا فاولم يجر في شعر الاعشى المستفاد لهم
 سبحانه فيه مطلق عن الاضافة لا نأقول محتمل ان يكون من في قول الاعشى هذا اذ الى

علقته ومن مزية أو مضافا إلى أصل القدر والتقدير سبحانه أصله في بعض الشرع ^{والمعنى}
 قول الأعشى معنى التعجب هو لازم فلا يصح الإضافة إلى علقته المفعول ^{المتعلق} إلى أصل القدر أو هو ما إن يكون
 فاعلا فيستلزم أن يكون استجبوا بمراد بالحل أو مفعولا فيدزم أن يكون اللازم مفعولا مستلزما للمفعول
 لما قول ابن الجاني في التعجب كان في الأصل بمعنى التنزيه والتعجب ما نشأ في بعض الاستعالات فيجوز
 مستند به المعنى أيضا قال الفاضل الجلي في حاشية على شرح النخبة حيث سجد سبحانه عند تعجب عال سبحانه
 من كدها السرفيا في التنزيه يلحق يستلزم التعجب من بعده ما تراه عنه من التره وكما قيل ما بعده من بداهته
 وفي الكشاف الأصل في ذلك أن يعجز الله عنه رويته تعجب من مزاياه يستلزم تعجب ثم كثر حتى اتصل
 في كل تعجب منه وهكذا في تفسير الرازي والبيضاوي ورويه إدراج العلامة للزمخشري في الأساس
 قول الأعشى في الجار حيث قال ومن الجار كذا وكذا وسبحان من فلا بد من تعجب منه قال الأعشى أو
 ولما بن قاعدة حذف المضاف للتعجب في التنوين عوضا عنه كما في حينئذ والاضافة الأخرى ^{بمعنى}
 بتميم صدى دار البنا على الضم كما في قبل الكل هنا متف لأنه يمكن الاعتداد حينئذ بانه يعنى المضاف
 على حاله رعاية لا فاعلا هو لا يعنى التعجب من التنوين كما في المصنف حكيم على قوله النصيب في عقد
 جيل من العبد المتروان ^{والمعنى} انكار اسكان هذا الاعتذار كما صدر من بعض أئمة الوقت الزمان كما في
 لقراءتكم من العبادان ولما بان كثر من لا تكون زائدة في الاثبات فاحتمل الإضافة إلى
 علقته ثم لا نأقول هذا ذهب البصريين وأما الكوفيين والآخرش فيجوزونه ويستندون بقولهم
 قد كان من بطر وغيره وهم أقوى رواية أشعارا من البصريين كما في الاقتراح للسيوطي وقد يقال
 لا بطلان في الراي أن سقوط التنوين عنه ضرورة شجرية لعدم الانضمام من العبادان
 بعض أئمة الوقت والذين انبأ أهل العربية كعلقته نصوا على منع المنع لاجل الضرورة الشعرية
 اذ هي انما تعجب في حرف التثنية دون العكس انتهى أقول ان زعموا لا أكلف مبهين وليس هذا الا

الغالب رأيت على اعيان المصنفين فان معرفتنا لا يصرف من معنى صرف المصنف كغيره من الضرورة
 الشرعية قال المصنف في ضرورة الشرع عشر حجة على كل قاطع وتخفيف وتكثير ودقة
 وامكان وتوحيك - مع صرفه وصرفه ثم تعدد وقال ابن الكلب في التبيين قطع صرف المصنف
 اضطرارا انتهى وفي القيمة لا اضطرارا او تناسيب صرف ذو النفع والمعرف قد لا يصرف
 بل لا لامر ليس ينبغي على من اطلاع على فائدة السعي حيث قال له اذا تيسر للانسان طالع الهامة
 كسوة منسوب يحصل على الكلب فان السوء منصرف قد سقط على القبح بضرورة شعورية ويستحق
 البحر الطويل اعني يقولون بما عجل يقولون بما عجل ولما كان من ^{في} البحر القبح اي اعطاه
 اعرف الخامس من كن يقولون بما عجل واستطاع الشا عو بها لافضل ومطاطين وزن المصاح
 الاول قول فما عجل يقولون بمطاطين وزن المصاح الثاني قولون بما عجل يقولون بما عجل كما ينبغي
 على من له عقل في هذا الفن قال بعض سائدة الوقت شرف الله تعالى لسقوط القوانين عنه وجه صحيح
 آخر من تلك التعلقات وهو قال صاحب الصراح ان عالم يوزن لانه معرفة عند فهم والمراد
 ما قال السبطي لمن نكرة تستعمل معرفة اي كلها كالمعارف انتهى بما صله وبما جهه على هذا الراي ليس يعلم
 حقيقة **اقول** كلام الصراح كما جعل في المراد يحمل عليه حقيقة ايضا قيل لا يجدان يكون بدينا
 على مذنب بجن الكوفيين فانهم يحملون الكلمة غير منسوبة لاسباب واحد كرواس في قول المناصرة
 يقولان مرد اس في مجمع كذا في الصراح وشرح الباب بويده ما في الصراح بعد قول الاعشى المذكور
 ان عالم يوزن لانه معرفة وفيه شبهة التامية ورد بالرواية الاخرى يقولان جدي او سيجي ومان
 لكونين كما ينبغي في العلية فخطا لا باي موجب كان فاذا فرض سما - لا يبيح عندهم ايضا ولذا
 رض عالم بين سبب واحد بل جميع الببان المؤثران العلم والاسباب - من الزودان هكذا وقع
 قيل والغال فيما ذهب اليه الرجال **لكن اقول** بان اراء المتألمون بهذه الامثلة لا تثبت

من كذا وقع به اللفظ فهو اسم المصدر او مصدر او علمه فتقول كل خلاف الواقع بل اسم المصدر
 في بعض المواضع ومصدر في آخر كما عرفت وان اردوا انه مصدر في بعض المواضع واسمه وعلمه في آخر
 فهو نزاع لفظي لا معنى للفظا رواه ان اردوا ان كذا وجد في امثال ما وقع في المتن فهو كذا فالظاهر
 قول القائلين بالاسمية ويمكن قول القائلين بالمصدرية ايضا اما قول القائلين بالعلمية فباطل اذ لا
 دليل لعلمية حين الاضافة وخلافه من الكلام ان السهل ان كان بمعنى التسمية فهو اسم المصدر والا فهو
 مصدر الا عند قطع عن الاضافة اذا ثبت ان في محل العلمية ايضا او في امثال ما وقع في المتن فالظاهر انه
 اسم المصدر في محل المصدرية ايضا وان قيل المذكور في الماضي او في الاستاء او في الشرط فالظاهر انه
 اسم بمعنى التسمية اذ قد بقي ان هذا اللفظ مضموع بغير مضموع وجوابا فان قلت هذا ليس من المواضع المشهورة
 تخوف الفعل جازا ودجوا قلت نعم هذا مضموع آخر قال الرضي قد عرفت فعل المصدر الموضوع للحدث
 والتجديد بقصد الودام والاستمرار فيضاف المصدر الى الفاعل والمفعول ليخص به ففهم انما بفعل
 بل لم يجز لانه لو ذكر الفعل لتغير الكلام لرجوع الفاعل والمفعول الى مكانه مبتلا بفعل هو لانه في محله
 عن التخيير انتهى فخصه وقال في موضع آخر المصدر للضاف اذا لم يكن للرفع يجب حذف فعله فيما سلكوا
 بخلاف كذا وكذا كذا وكذا في ما سيجيها ثم بقي شيء آخر مما يتعلق بعناه فقول التبيين التسمية والتسمية هي
 كل تسمية وعملها يلين بشانه تعالى اما اعتقاد او قول او فعلا من الجوارح بالاختيار او طبعيا اي لا اختيارا
 قد رتب بل بدالة حال ممكن من الامكان والاعتقاد والاحتياج على ان له صانعا يحتاج اليه الممكن
 هذا هو الذي سماه استلذا الاستاء والتبيين القهري والثلاثة الاول تخص بالاعتقاد والاخير بالكل
 قال عز وجل فان من شيء الا يسجد بحمده ولكن لا تعقبون تسبيحهم وقال ايضا ألم تر ان يسجد له من في
 السموات والارض والطير صا قاريت كل قد علم صلوة وجبيته واسم علمهم بما يفعلون قال القاضي
 البصيصي اي كل واحد مما ذكره وكل واحد من الطير قد علمه وحانه وتبرئة اختيارا او طبعيا بل

لا بد ان يكون
 الموصوف في الموصوف
 عند الوجود

لكمال او علم كل واحد صلوات الله وتبريرة على شبيهه في الدلالة على الحق على وجهه كمال
من علم ذلك انتهى قال اي الكمال بالقبيح الغولي من غير الصلوات ايضا قال قل انهم من كان
بهم صباحي فخواند ترا با اصطلاحه انك اذكر في حقهم شيئا انسان في جميع نوازلها وحيوان في كل
نوازلها بطور العقول المتوسطة لا يفهمه الا من له فائق من الكمال واصل علم بحقيقة الكمال واصل العلم
وليكن في آخر المقال واحمد الله المفضل للمقال ثم في ١٢ ٢٨

ذلك ما وقظ به على تلك الرسالة المقال العلامة البراج الكمال القيامة الا وخرج
فصي آية بانه اوجد باجلا وابه عدة العلماء والراخين المولوي اوجدوا في خبرهم ففضلوا
بسم الله خير الاسما

سبحان الذي اسرى عبده ليلا وانا لالعالمين بما انعم عليهم من الخيرات نيلانه وبعد فقد قوت
على هذا الكمال السبع وانه تحت النظر فاما في من شأفة التقرير حسن السبع فوجدت فيه غنة
عن الاله فانه لا يستلزم كل قلوب الاكابر والاصاغر فكم فيه من قول وقول ومعنى لطيف اسمي من
الرحمن ذو مدوره فمن ناظر على صفات الطود في هذه الاية واطلع من طالع الاطوار
دراوى من نجوم الليالي في سبحان ما ابع من معادن التحقيق وباحسن ما دلا واذن السعة من سماء
المدفين وكيف لا هو الذي سجد سجده زهر النجوم وطلع بطول مدته شمس العدمه واتفق الكمال
بسمه ما احسن الانتفاع واهنى من ان يراك لانه اغنية ليس في طاعة من تقطع فاما ما لا تحب الله
والوحي ما جاسان حين الزمان وطقن في بحر فنون فان كل مصنف فكل كمال الفاضل الكمال
اتقى فاعز الله بعلومنا في صلوة ويسموا الى الحق في حق
قال لا ديب الكمال لا ريب لفاضل ذو المجد الا لفضل الخليل في خبرنا واطل

بالجليل وحيد العصر فرد العبد المذنب بنار الدين احمد عليه الله الاذخر طافا على ما هو لا
و بعد يقول العبد المسكين احمد الطيب بنار الدين ختم الله بالصدق واليقين وتعرض اليه
بالسجين وبذل اليه خيمته بالثمين يوم لا تنفع مال ولا بنون قطاعت هذه الرسالة لاسماء
بنات البيان في تحقيق السحان ونهاية البيان فيما ازدهت عليه الاكفان من قديم وحدثان
فوجدتها حاوية بانما العجائب وما تارة بانواع الغرائب آتت من قلعة ارجسيان في
نحوها كوير وكواكب النوان تعانیه اشهى الروح من نسيم السحر وآتت من عقود الدرر في جواد
النواهد ضامرة المختصر في ك... بنار... فكانت بعد مروج اتواف العدم لم يصل
السيوطي احد من اولي المحدث والتقديم وفي كل طرف جميع الطرائف التي ما بلغ هذه الاثمن
كل من استعمل في طلبة التفتن والتدقيق وكيف لا وهو من نتائج افكار الغواص في سمار العلوم والاشجار
في حمار الضموم المباح بين المعقول والمفقول اما حفظ للفروع والاصول فبقرره وطرب تحريك
بيان في البلاكل والاصناف لسانه بلا لعلوم الانصاف سلاسه قنوق على العجبر والعبر
نما اقواله انسى من لسان الجناس تحت الحبر عند كل عليم خبر البالغ من الكلمات اقصاها والآخرة
من الكلمات اعلاها فاضها كالات بقوام كيت العلم لا تطوى وتيار بجار طومه باحانه الالفاظ والحروف
عوى ربا من افلاذ كنهه لا تعد ولا تحصى وبياض طوره العلية لا تعد ولا يتقصى زين الكلمة ودواعيها
ما اشياها مولاي واولاي محمد اسعد كل ذاته عن الامثال والاشباه وتعالى ملكاته عن حصر لآلات
لا فراه ابد الله البخر والجاه وحمل محسود الماحرين الى غاية الحمد رقاؤه وفيه عز من كنهه وقيل
قطعة من بحر وودرة من نهر وشذرة من نهر وودرة من شجرة وقنقة من نهر ونقطة من شجرة
برودة وشحمة من شروقة ونجمة من كوكب طله صابنا اسد المسال من عين الكمال وخلع بجبر من
نظر فيها بعين المعناد واجلال بحر من انبياء النبي والآخرون

هذه الرسالة السامية بالانصاف في جواز منع الانصراف والمثاقبة بالذرة البهية والكوكبة الدرية

بسم الله الرحمن الرحيم

بالحكم يا من جعل كل ما منصفه نورا لا يمان وحفظ الشئ من العلل المانية عن الاغواب البيان
اسلوة والسلام الايمان على من جمع الادوصاف الجزئية وفاق الاحيان على اعلام الدين
... ان الحق والافان من آله واصحابه المهاجرين والانصار والذين اتبعهم باحسان و
... يعجزون عن الاعتراف بحقوقه المستحقين له من الدخول في سبيل الله والذين اتبعوا
... الله انهم يحسن فعله ولا يجاسب من فعله بعدله هذه ذرة بهية وكوكبة ذرية في جواز منع الانصراف
... ضرورة الشريعة سميها بالانصاف في جواز منع الانصراف ووجوب تأجيلها حتى لا يفتقد
... في جواز منع الانصراف فما اذا اشترع في المرام شوكلا على الله النعام فاقول بل ضرورة الشريعة
... منع المنع من الانصراف كما يحل المنع منصرفا اختلافه في الكافية والاضطرار والقاسم في الماد
... الفارسي بطلب والزمخشري وابن مالك وابن هشام والزمخشري الى الجواز وبقي البصري وجمهور
... من نص عليه في مؤلفاته الزمخشري وابن هشام وغيرهم من الكتب المعتمدة في النظم والجزءين ترك
... انصرف المنصرف في كثير من اشعار البغداد الموثون بعدتهم ولذا قال الزمخشري في ضرورة

لشعر عشره حبلتها قطع ومثل تخفيف وتثديد ذو قصر واسكان بحركي ومنح صرف ومصرف
 بتدوير وقال ابن الكوفي في الالفية لا تضطر اذ تناسب صرف ذو المنع والمصرف
 لا ينصرف وفي التسهيل يفتح صرف المنصرف اضطرارا وقال ابن شام في شرح الالفية لمضطر
 ان يفتح الصرف وقال الشرح الكوفي في البيان شح الديوان مطلقا على هذا الشعر
 ومحمود ومحمود ومحمود جارث ومارث لقمان ولقمان جارث ترك صرف محمود ومحمود
 ضرورة وجوز جازر حذنا خمر جازر عند بعض البصريين واقضا الاخش وابن بريان الفارسي حقا
 جماعا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة فذلك جواز لكل ما ينصرف في الشعر
 فجاز كثيرا في اشعارهم وايضا فيه فاذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة كبيت الكتاب فيديا
 يبري رطله قال كل من يزل برنج الملائم يجيب فجاز حذف التنوين للضرورة اولى والواو
 المتحركة والتنوين ما كن ولا خلاف ان حذف الساكن بايون من حذف المتحركة ولين ذلك
 لزمانه واقضا ابو علي وابو القاسم بن بريان ولم يكره ابو بكر السراج انتهى بقطعه وقيل الثاني
 ان الانصراف اصل في الاسم وعدم الانصراف فرع والضرورة انما ترد الفتح الى الاصل فجاز صرف
 فيه للضرورة لاحكامه قال اللباني ما ذهب الكوفيين فليس بجرح مقولة لان الضرورة انما تجوز للرجوع
 في الاصل كصرف ما لا ينصرف ولو جعل المنصرف غير منصرف للضرورة لرجعنا في الاصل ترك ذلك
 ضرورة انتهى وفيه اما اول اطلاق انحصار الضرورة في رد الفرع الى الاصل فليس الا ترى ان اصل
 العبارة الوصلية الوصل وكثيرا ما يقطع للضرورة بالاعتاق وكذا في غيره من المعجوزات وكلها
 خلافها لا يخفى على من لم يدرك في فن الادب واما ثانيا فلان دليل الناقضين على ودليل المعجزين
 من نقل الاشعار على وقد تقرر في اصول النحاة ان الدليل النقلى يقدم على العقلى لما ثبت ان الاصل في النحاة
 لغوية هو النقل واما ثانيا فلان الدليل النقلى متويع بالدليل العقلى الذي نقلناه عن شراح الديوان وغيره

في بيان
 في بيان

وهو على بحر الطويل والقصر
 والعروض واللام والفتحة
 والوزن في شعره غير صحيح
 فاعطى دخول مناهج
 فاعطى منه

ما ذهب في موضع ان نقل العرف يقدم على النقل فيع اسقط بالاطريق الأولى كذا في اصول النحو لعل
 وابن يحيى قانون ثبت لميك ان الحق قول الجوزين ولذا قال ابن شام و هو صحيح لكثرة ما ورد منه وهو
 من تشبيه الاصول بالعروض كذا نقله الانهري في شرح الشرح للالفية ولذا لك قلت في رسالتى غاية
 البيان ان معرف ما لا ينصرف وانتماع صرف المنصرف كلها من الضرورات الشعرية وان قد
 فرغنا من ذلك فنقول الاشعار التي وقع فيها المنصرف غير منصرف تكاد لا تنهاى لكن نحن نذكر في
 هذه الورقة قدر ما يعتد به لراحة اودام المكبرين والعيان خواطر الشافقين فيها ما ذكرنا من شعر
 ومنها ما قال عباس -
 فما كان حصن لا حارس بقوة احد اس في مجمع على بحر
 التعارب العروض -
 وزنه فعلون فعلون فعلون فعل مرتين فخر اس ك حنة القوين
 ضرورة وهو منصرف ومنها ما قال الاصل -
 طلب لا ليرق بالكتاب اذ موت بشيخنا في مقول
 غور على الكمال الضرب مقطع وزنه متفاعل خسا والسادس فعلن فنرك صرف تنيب وهو منصرف
 ومنها ما نقل في النهل وشرح الارشاد وغيره ما قاله ما بال دوسر بعدنا جحا طلبة من آل أبي جعفر
 على الطويل الصدر والعروض المحشون الاول مقبوضة وزنه فعل فاعيل فعل فاعيل فاعيل فاعيل فاعيل
 فاعيل فاعيل فنرك صرف دوسر وهو منصرف ومنها ما نقل الرضى والداميني في شرح التيسير -
 دون خمسة من حزين ومن علم كانه لاسع عريان منسوب على البسيط والعروض المحشون الاول
 والابتداء مخبونة والصريح وزنه فاعيل فاعيل فاعيل فاعيل فاعيل فنرك صرف حريان
 وهو منصرف ومنها ما قال حسان بن ثابت معنى لدمعته تصروا وبجهم وشذوا زرر تجنين يوم
 توكل لا بطل على الكمال والعروض مضمة والضرب مقطع مضمة وزنه متفاعل فاعيل فاعيل فاعيل
 متفاعل فاعيل فنرك صرف حنين وهو منصرف ومنها ما قال الفرزدق -
 من ينجح قصدا حببا حدث على بربوز على الكمال العروض من مائة والضرب مقطع مضمة فاعيل
 مضمة

بعضة والوزن ظاهر فترك صرف بروز هو منصرف ومنها ما قال الآخره ويلي ابن ابي عمير :
 اقول تأتي عمدة فليكن حاجتي او ترجعت على الكامل في الابداء والضرب بغير ان فيما يخص الابداء في المثال
 فترك صرف ياء هو منصرف ومنها ما قال الآخره اقول ان اخرج من قول يرمى باقول ويايرون
 وحيار او التالى وبار فان قلت فلو ليس او عروقة او شيار على الواو فالعروض والضرب بغير ان و
 الصدر من البيت الثاني محسوب الوزن متاعلن متاعلن فعولن لكل مصراع الا الاول والثاني فان صدر
 متاعلن فترك صرف ليس وبار وها مصرودان ومنها ما قال الآخره قالت ايمته والى شمس
 عارى الا شامخ فاعلا كالجمل على الكامل والصدر والابداء والضرب خضرة والوزن متعقل متعقل
 متعقل متعقل متعقل فترك صرف ثابت وهو مصرود ب هذه النكته الاخير منقول في البيان
 لديوان ومنها ما نقل الرضى في تجدد ثنائى فوفا بفاها حتى تجزى جزية ارجاج على الكامل والابداء
 ضمير والضرب مقطوع بضمير والوزن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن فترك صرف
 ماني وبرز مصرود فانه ليس يحجى على وزنه ومنها ما نقل ابن مسعود في شرح الحسن ومصعب عن جده الازهر
 طيبها على الواو والوزن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن متاعلن
 في المصراع على تقدير محذوفه المنقول عنه مجزوء نقل ابن الجاحب في الايضاح انه لا ينسب الى ابن الرضا
 لانه مصعب عن جده الامر كثيرا والطيبها ومنها ما قال ابن هشام في مغنيته في وجهه حذف
 اما قوله حاريس قيس بن ثعلبة فضرورة اى ترك صرف جارية وبى ضرورة وبولعه بزم المصراع
 منها ما قال ابن ابي عمير في الغيبة الحال وصف فصلة متعقب متعقب في حال كفوذا اذ ب على
 رجز والعروض والابداء مطويان وزنه متعقل متعقل متعقل متعقل متعقل متعقل فترك صرف متعقب
 هو منصرف ومنها ما قال ابو نبي في الغيبة الافعال في باب غيبة المصادرة فعلان فعلان فعلان
 لا رضاء دى وصليح غمزة فاعلا على البسيط والعروض والابداء والحشو والضرب محذوف وزنه

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِإِذْنِ الْمَوْلَى الْكَامِلِ الْأَدِيبِ الْفَاضِلِ الْغُزُونِيِّ الْفَرَّادِيِّ
 الْإِسْلَامِيِّ الْكَامِلِ الْكَامِلِ الْكَامِلِ الْكَامِلِ الْكَامِلِ الْكَامِلِ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحان الذي بيده كل شيء ومنه بدو كل شيء واليه المصير وهو الذي أكرم الإنسان
 من الموجودات بأفاضة العلوم والآداب وأكفاه من البريات جميع المكملات عليه
 وعلى آله وأصحابه الصلوات والتسليمات وبعد لما رأى هذا البرية كثرة الذنوب والخطايا لم ير
 البقية والقائه النقية الملقية بالحق والبرية الساكنة بالحق في جوارحه المكننة
 لغيت مناعته من جان ما كفت عن خروجها الغاب وخزائنها ما رقت عن جملتها الخجائب
 سوا وطوبى ما تحمل نوا والعين من البحر العيين نقات وزجها على عن زعم الحكم على الانفس
 فتوشها البقية على مدحها الطوايس وحروفها البقية تزدري على ازهار الطوايس
 قد تبولها التي بتقريبها من الفاضلين وتحريرها من حجبها من الناظرين وكيف لا وهو
 المحذوم الا عظم والتحرير الا فخم ما من مناظر ناظره الا وقد افخم ولا من ناظر
 ما ذله الا وقد اكرم وكبرى قماش الزمان بخوبه العالی قد تشرف

بنفسه العليارح المقدم والثاني به بحر من الادراك والحكم فاش

الوري بعين من الفضل الكرم من كان له من الفضل عاركة فخانه

عاش طبل العزى الفلكم بحر من الفضل والجاه محمود المعاصرين

الاشباه مولانا محمد سعد الله دانا الله

واجبناه والى غلبة الجود فاهم

رسالة الشمس الحقيقية

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من علم الانسان نهر البيان وأعطاه اللسان ترجمان الجنان والصديقه السلام الممان
 على من أثبت عليه القرآن وعلى آله اصحاب العرفان واصحابه اركان الايمان بالسمع الغائم على البستان
 وسمع السامع على الكائن اما بعد فان قل العباد وركا وعلا وكثيرهم خطا وظلا المشتهر بهادى حسن
 الهديا حسنا يقول لان آن من المشتهر الكملة بالعلماء واعو العوام على الاغنياء فون العباد على الكملة
 الاذكياء حتى لا يكون على ما يتكلم اس الكتب المقدسه والمجديه واستحسنوا ما تهيبون اقول خير عديده وبهم كذا
 ليلا ونهار يفعلون وتكمل هذا فاعمل العالمون وعلمى ان منهم الاكمل اعمار على اسفار لا يعرفون قط من الهند
 ارا يحزنون على الناليف ولا يخافون ويجمعون القسومع اللبابه ولا يبالون ولما رأوا العباد يتقنون
 على آثارهم واثبتهم لا ياتون بانكارهم ابرو ولا فقههم وافهموا في طوبهم فاعرضوا على الاعلام السنين
 من النقص والالزام متغير الخط الى ظاهر الباني فضلا عن التعمق في مطامع العاني فون العالمهم البرون
 ما يولد الكملة يقولون ولما كان احسن الشرح لضايله التهديب التمثل على حواديق المطالب بشاؤة الشر
 لندي على من شوايب كالمجرب على ابطال الشين والذكويه بعض حكمه كما في قوله بقران الحدين حاويا على عرائس
 المعاصر

انصافين تعجب انظر من وخرام المفاهيم تطرب السامعين بقبول الخواطر الكامنين استحسن الطباع
 لعالمين كيف وهو كتاب لم ينظر نظرة عدليه وشج ما رمى الاحول غيلة شعر فباله شوقا فانت طالبها
 على ان حشرت في مابين النورين فلم فيه من فراد الغوامه بانتظها بعد ايام البيان وكثير فريد من كبار العوائد
 مهابه الانس والافان فهو حزين بان نرى بسواد طر الجيوب على وجبات انحور وصفحات القلوب
 بيت لا وقد الغامض الطامه الوحيد والنور النباهه الغرم الكسب قاب لا دراكات والعلوم حسب
 رده المنقور والمنظوم تصور للمارك على الاعلام يظهر الجود من الكثرة الظلام مقدم كمال العصور الزمان
 نقلا الدبر والاولان شعر محط العلم افضل العليم كريم مخلص ذوا خلق العظيم وهو المجدوم الاحقرم الكو
 فخر ماسر علم الاقداس باقصاه ولا من فن الاقصر بلع منبهاه اسنادا وما هو الاخرى واجاهه مولانا محمد
 حمد الله عليه اسد واجاهه ويعتق الفضل ادلاه وقد اورد عليه بعض من بولاه الذين سمعتم
 باوانت دل على تصور فيه فاقصم بها عدو الاقنين على جيله ووجهه تارعا الصابغة الكتابات خطبات
 بياخر فبيلانه سراج الحقيقة شرحه شرعا متزايروقت على مخرقائه وشعره على مونااته وقلمه
 بعض العبارة المنقول عن بعض الناصرين في ذلك مع الاشارة وآلى اترجم كتابه سراج الاغلاط
 راه مشحونه بافاحش الخطبات والتضييمات وتعلم ان هذا البعض شى في مصادر الغواية ويجري ولا
 يانه الاضيق ولا يدر فهو كالكليج القم والعمرك ما انقص شيائنه ولا اخر شعره فاقصم بدر التهم
 اتح وقى غالا فيذك واخذرا وكاشف يري ان طبع الرب على اليه الاكبر ول كورت به الشرح وكلمه
 بدر القائل شعر الشمس في نصف النهار عليه وخفيه عن عين النخاش ولغم ياقيل في الغايسى شعر
 تخواي بزرار چشم جهان كه كور بهتره آفتاب بياه وعلمي بان الوقت اجل من ان شيع في رده
 الا باطل لكن الشبه لا يترك القائل فبيلان نخل في المرام سعيها بفضل الخيام فاقول
 بها حبر سراج الاغلاط ايها الحبيب الطالب انما الفت لك ضابطه اخرى اخبر من ضابطه

الكور في الضمير الكور
 وسورة في الضمير الكور
 تسبب في ايات الكور
 سراج

في بيت نه الكور

في غاية السهولة واليسر في معرفة خصائص الاشكال الاربعة المذكورة مع شرحها الى ان يجد الطالب
 لكن هذه القضية في الشرح والسطورة كما ذكرنا في خط خلاص من اجل اننا الى اربعة ايضا من تلك الاشكال
 لا يسهل على من يخطئ في فهمها من عبارات من الوجبة الكلية ومن السالبة الكلية ومن الوجبة الجزئية
 ول عن السالبة الجزئية اقول لا ينبغي على من انصف طلبه بالانصاف ورجب عن طريق الاعمال
 ان يفتقد الى انظار المعاني والافروغ واللباني لشرح الاستاذ وقران السديد في اربعة اشكال
 فليتنا ان يتل كما ليطهر عن الضغينة له قال الاستاذ العلامة في شرح قران السديد وانا
 قبل الشروع في كلام المصنف اضع ضابطه لغرض اخر من غير ان يخل من تفصيل الشرح
 فياين مع الاشارة الى شواظ جميع ضرب الاشكال الاربعة العشرين تبيناً وتبجيلاً خلاص ضابطه
 المصنف فانها لا تشير اليها الا الان هذه كما ذكرنا في خط خلاص اول ان اجابة عن السالبة الكلية
 وب عن السالبة الكلية ومن الوجبة الجزئية ومن السالبة الجزئية ضابطها ان الطالب يجب ان
 يعرف بهذه الحروف مقدم الاشكال بالترتيب في ثمانين السنين على غير التعاريف شرعا انا
 وجاب اول واجب الثاني والثالث والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
 ثم الرابع ثمانية انتهى بخطه ولا ينبغي على الطالبين على مختصرات العلوم ايضا قد جرت عادتهم
 اطراف القضية لتقصيد الاختصار في لفظ الاختصار من حروف اربعة بالترتيب الى ما يحتاجه فيقولون
 فده وب وكذا في كثير من العلوم الرياضية فالاصطلاح المذكور في قران السديد قريب من اصطلاحهم
 وعار على ما جرى عليه كلامهم فالعدد واحد كاضمة صاحب سراج الا خلاص من غير ما بحث ليس من شان
 المتعار كما لا ينبغي على الراغبين الا وكذا وب الاصطلاح اولى واوضح مما اصطلم ان اجابة عن الوجبة
 الكلية السالبة الكلية ومن الوجبة الجزئية ومن السالبة الجزئية كالا ينبغي على من يولي
 على في الاصطلاح ان تعلم مقدم الاشكال الاربعة مع الترتيب بهذه الحروف

في غاية السهولة واليسر في معرفة خصائص الاشكال الاربعة المذكورة مع شرحها الى ان يجد الطالب

[illegible]

[illegible]

قوله انه لا بد من خبر قولنا من اجله فيكون الخبر بطريقه لا بد من خبره على علمه انما بينه وانما بين
 قيل في التوجيه فان المصنف المبلغ في ذلك كان في صدق نظرية الاختصار ولا سيما في باب الباب فلو كان الخبر
 في الشرائط لكان ضابطتها انه لا بد من ان القول كما راعى كثر اضافة الضابطه الى احكام الشرائط الا ان
 في التوجيه سجد الضابطه وجوز ان لا يكون الا في الكلام من هذا قولنا في هذا ضابطه قريب فان التوجيه
 منه لا مضاف اليه ولا معنى للتوضيح ايضا ولما راعى الضابطه اليه الاشكال فربما فيه من حيث التوضيح مع
 انه ليس من قولنا ان صاحبها لا يخلو من قبل نفسه على ان عطف قوله وجوز ان لا يكون الا في الكلام من هذا قولنا في هذا ضابطه
 الماضي كما اوجب في اصل التوجيه عيبا في فهمه في جوابه من قبله بان يفيد ان الضابطه البينة
 واصله بقرينة فان العرفين واذا كثر من ان تعلم ان المقام بالكل الا بالابد التوجيه التي انما هي في مثال في
 المقام هكذا لا يخفى اعلم انها لا يخلو من الضابطه والقاعدة والقانون والاصل حسب اصطلاح الفقهاء
 اي قضية كلية تطبق على جزئياتها والمراد بها القانون الذي يعرف به شرائطها بطلان اي الامر الذي اذا كان
 في القياس الاخر في اكله كان بابا في الشرائط الماضية فكلها ويظهر من الضرورية لاثبات في العرفين بطلان
 ومن هنا يظهر ركانه ما قال بعض ابناء الزمان ان الضابطه هي قاروت القاعدة والقانون مما على
 التصريح في الامر الملازم للشرائط المذكورة انتهى لان اصطلاح الحكم ليس بهيات القوم لا يخفى عليكم ايها الطالبون
 العاقلون اذا علمتم ان هذا هو التحقيق والاضافة بعدكم عن الجور والاضافة ان ضابطه التهديف عبارة
 عن الامر بجلب شرائط الاشكال الاربعة بل عن المعاني الضرورية من حيث التجربة بطلان الاضابطه وحق الفاظ
 الخاصة الواردة على هذه المعاني حتى لو ابدت الفاظا والمعاني لا يصدق عليها تلك الضابطه فما لها كفاية
 الكتب فلا يحسن لباس انها لا تصدق على غير تلك الفاظ المعاني من القواعد على فاعل من رفع وشك
 فالضابطه هي قاروت ضابطه التجهيزان بينهما وايضا ليست هي بضايف بل خبرها كما لا يخفى على اعدائهم
 فعلى المصنفين ان يكونوا من بومصدق في القول وعلل من ضابطه عدم التهديف في كلام بعض الشارحين كما لا يخفى

اذا كان الضابطه هي قاروت ضابطه التجهيزان بينهما وايضا ليست هي بضايف بل خبرها كما لا يخفى على اعدائهم

على ما قاله من مادة التزويج بين اثنين بان بينهما من المخلو لا يحكم قبل الكساي على من يحرر بالحرر
مسند الغوى وحررت ذلك في ما ذكره في كتابه فتاوى واما ما ذكره في مثل الطرد في صحيح كوفت ان لم يثبت في
المرجع من حيث هو من ثواب العاين وان تحول الضابطة على فلية من غير بعض الضروب
من الرابع لا يضر الطرد لانه بالبيع لا بالذات والمقتضى الطرد او لا وبالذات لا ثانيا وبالعرض لا بخفى
عليك لبيان الخ الذي ان لا يبا ان كان على قولهم ان المراد من الضابطة الامر الملازم للشرط
المذكورة وهو ما بان ليس بلانهم وجوده او قوبله الضابطة على فلية من غير بعض الضروب بل ان
بطلان الشرط المذكورة فيما بينه وبينه لا يوجب انما هو اذا كانت فلية طاعة الاوسط للاصغر فحينئذ
اولا وبالذات قد وثقنا ثانيا وبالعرض لبيان ان اعتبار احد جانبي الضابطة ودخول الآخر حتى يصح قوله
المقتضى بالذات في ثبوت الطرد اوله بالذات وهو حاصل متنا ووضعي في هذه المعلقة عدم فيه عبارة
اليزدي فاذ كان اوله ان قوله عموم موضوعية الاوسط مع طاعة للاصغر باطل ليشير الى فلية من غير
الضروب من الرابع ايضا ولما كان يرد عليه انه كيف يكون الاشارة الى فلية بعض الضروب من الرابع
مع ان المقام ليس في صدد بيان الرابع جهة اجاب عنه بان هذه الاشارة استلزامية ضمنية والمقام
الاصل بيان فلية الاول والثالث فلو اشير في ضمنه الى فلية من الرابع ايضا ولم يقصد ما حيز الاشارة ظاهرا
او لم يحصل المقصود زيادة امر لا ضمير فيه وانت تعلم ان هذا الايراد الذي اجاب عنه اليزدي في ايراد اوله
الاستاذ العلامة في قرآن السعدين طردا على تعظيمهم كما علمت فهو لا ينفخ في اجاب اليزدي كما لا يخفى على
صاحب راجح الا خلافا فهم ان الايرادين واحد كما يدل عليه قوله الاتي على انه كتب في بعض الايراد
المذكور الى نفس مع انه ذاع شاع حتى لا يخفى على الصبيان لا يدرى ماذا اراد من الايراد المذكور مع ان
المذكور في قبل هذا الايراد ان كان عليه ان يحسن المراد وحل الباحث على هذا العمل انما اجل نحوه
طبعه وجودة فكره للملم عند على اهل حاشي من السوال والجواب وراى للمصنف برونه في جوابه

حسد كل احد وانظر قصد ان الجيب لا يراى الى سائر الجيوب فلهذا لا يراى في الجيب العبد فيه
 لم يرد من التسمية فانه لا يراى في الجيب فلهذا لا يراى في الجيب العبد فيه
 احتساب الى الشارحين في غيرهم ولا كان ذلك في الجيب لم يراى في الجيب العبد فيه
 وحكيم الا بالادب والخطبة فمن سخر الى توجيهه وجيبه من قبله هو من يراى في الجيب العبد فيه
 المذكرين في قران السعدين ما اجاب عنه الزيدى وانه قد بينا انما هو قصور فبذلك قصور نفسه قال
 بعض من قصدى لشربها راوا على بعض الشارحين بقوله ان قلت هذا عجيب فوق الاعاجيب فك
 فوق المستحبات لا كما تنحك في منابت الرغفران تنحك عليه اليلد الصبيان فان قوله ان قلت انا
 جواب عن اعتراضين وروها الا ساؤد اذ قل في قران السعدين من قبل نفسه لا بد على بعض الشارحين
 كيف لم يذكر احد من الشارحين حتى يرد عليه وانه قد بينا في الحاشية التنبه على ما في حاشية
 المنية لا يراى في الجيب العبد فيه في الجيب العبد فيه في الجيب العبد فيه في الجيب العبد فيه
 بعد في قران السعدين فلهذا بعض الشارحين حتى يراى منه الزيدى فعلى الجيب العبد فيه في الجيب العبد فيه
 في كتاب الباب بيان ان العلم لا يعلم من كلام الامام ومن غير علم من كلامهم في التفسير الاسمان من ان العلم
 والبيان انما يصطلم على ان مراد الله من الضابطه الامر المتشمل على تلك الشرائط اي حتى وجدت الضابطه
 وجدت الشرائط من غير علم على قسب الطرود والعكس قلت على هذا التوجيه لا يتحقق الضابطه على اللطافه
 الا ترى ان الضابطه هي الامر المحل للشرائط المفصله لا شك ان المحل عين الفصل وانما الفرق بالاجا
 والعصيل فصار التمازيم بينهما كلامه فلهذا قلنا في ان ذلك البعض يراى عن مثله عليه ان يتناول المخصص
 بلطيفه في يظهر ان هذا توجيهه ولا يراى في الاستانظام في شرحه في الجيب العبد فيه فان قلت انما يصطلم على ان يكون
 الله من الضابطه الامر المتشمل على تلك الشرائط حتى وجدت الشرائط وحدث الضابطه من غير علم على فانه
 بانها على غير تلك الشرائط اي كخطية صغرى بعض الضروب من الرابع ولا يخرج كبرى الضرب الرابع

المعروف من خبرية الادعاء في كونه كانت الكبرى قلت به التوجيه لعدم جواز الضابط على ما حسن
والحفاظ على هذا التقدير في غاية السهولة الا ترى ان الضابط في الامر الجبل الشرط المنفصلة في ذلك
ان الجبل يتصل بالفرق بالاجمال والتفصيل فلا بد من الشرط والضابط ولا يلزم على
اخرى في الاستدلال بغيره بل ان قلت جوابا بان من لا يراون السابقين لم على تلك
ترتيب الف والشرط الاول جواب عن الايراد الثاني والثاني عن الاول ومما يلزم الاول ان يعلم
الملازم وعدم بطلان الثاني على هذا الاصطلاح اسي عموم الضابط عن الشرط مسلم كسب على
ومما يلزم الثاني في ثبوت الكبرى السابع بانه قلنا اسي كنهنا كانت الكبرى مع الصغرى المتقدمة من عموم
ثبوتية الادعاء بانه حار بغير جوابين على عموم الضابط عن الشرط واما ما قيل قوله قلت به
التوجيه انه لا يراون الا يراون على هذا الجواب الثاني على جوابا ما مل الايراد الاول ان الضابط على هذا
الاصطلاح لا يتحقق على حسن والحفاظ وانما حسنها كونها جامعة ومانعة ومما يلزم الثاني ان الضابط اجمال
الشرط المنفصلة ولا شك ان الجبل والتفصيل بيان في الصدق على شيء اسي هاتما واما من عدمه فقلت
الضابط على شيء لا يشل عليه الشرط لم يكن بهذا اجمال وتفصيل واما قوله والا يلزم من هذا خبرية اشارة
الى ما قلنا سابقا لم يتحقق الى بيان مقتضى التصديق بمرى الرابع الى آخر المقدمات فبني ليل آخر لا
العموم واذا عرفت ذلك فاعلم ان ما قال مما يجب سراج الا خلاص كلامه لفصل ليس تخمينا كلامه بل لمحرر
الحق الباطل وليس الصدق بالكتاب او عرفت ان المذكور في قران السعدين يعني وجدت الشرط
وجدت الضابط من غير عكس كلي ومما صله كما وجدت الشرط المذكورة وجدت الضابط بان آتت
الشرط تحتها وليس كالمثل الضابط على شيء يشل عليه الشرط ولذا فرج عليه قوله فلا بأس بانشائها على غير
لكل الشرط انهم فيها ذاتي حدودا ثبات العكس فقلود وان الاطراف وما ديا عليه بقوله من غير عكس على فمخرج
المجلس ليس بقوله ثبوت الطرد والعكس معني على عدم فهم ظاهر الا اننا نأيد هذا خلاصا للتعيين في المعاني

كما هو دأبنا في كل مرة في تبيينه ولا يفتقد ما هو كذا في فهم من كلام الشخص ان حصل قوله عليه السلام
واحدا ما تعلم ان قوله الاتي كما قلنا لا يقتضي الضابطة وانت تعلم ما بين ان حاصله ايراد الاربعة
فصل في معنى الانصاف ان يكون بان اربابا صديقين لا يجوز ان يكونا من جنس واحد ولا من
من هذا القول مع انه لا ينبغي في كلام قران السديد من القول بالرواية على بعض الشارحين لم يترك
منشأ وقصفي هذه الرواية الحكماء لعل بعد ذلك مراعى بان الحكم بان كل من كان
بصحيح لان من الاحكام ما يتخلل بالاجمال والتفصيل في المعنى على وجهه المقصود في فهم من
واكتمالها على المعارف وفيما يرتب على اتحاد الذات وهو كاف للقيمة والى التساوي صدقها والافرق
بالاجمال والتفصيل فلا يضر مع انه صحيح بقوله انما الفرق بالاجمال والتفصيل في المعنى ان الفصل مثلا يقتل
بالمعنى الاجمالي ولا يقتل بالمعنى التفصيلي كما حققه فصل الدقيقين قال في الحاشية المحققين فصل
خاصي بباركيت انتهى بهذا القول ينادى على ان الفرق بين المعنى الاجمالي والتفصيلي استقلاله وعدمه
من ابداعات الفاضل وحده ويؤيد هذا المعنى قوله وتبعه احسن المحققين مراد منه بولا ما محله من كمال القيمة
وذا ينبغي على الفقيه من كتب الاعلام او على هدم التدبير في ظاهر الكلام المعلوم بان السيد الزاهد قال
في الحاشية للمنطقة على الشرح الاجمالي ومعنى ان يعلم ان معنى الكلمة بمعنى احد اجالي كماله مثل الى
الثبوت كما يشهد بالوجدان السليم وهو امر متل فان الاستقلال وعدمه صفان للملاحظة وتختلفان باختلافها
فاشتهر ان الفصل لا يشترط على النسبة دلالة التفصيل متل دون الطائفة في كلام ظاهري انتهى ولان الاجمال لا
ليس فيها صفات التعريف فانها اى الاجمال هو تفصيل وجوده وان تواردان على موضع واحد كالتعريف
بذاتهم لم لا يجوز ان يكونا احدا با صديقا بان غير الاجمال بعدم تفصيل عامر شأنه ان يكون مفصلا فذلك
لا يقره ولا يتوقف تفصيل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر من الابليل ودعوى البداية في فعل الجمع مكابرة
واسم في العبار على الاخر بدل بالنسبة الى الاخر اذ نادى بل لا يعمل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كما
يعتقد في قوله تعالى

والنفي على المسلمين هذا ما افاده اثره في المحققين والاشهاد المتفقين ولا تاركين له في حاشيتي شرح
 السلم فاعلم ان ثبت مقابل التضايف بينهما فاعني بالاطلاق الاول اي فلو ثبت العينية بالاطلاق الاول
 وليس في الاصل من بين طائفتين الانسان والحيوان ان يطلق ليس بينهما مقابل التضايف مع ذلك لمكان
 انما وجدنا وليست شري من ان يتخرج عليه عدم التضايف لعدم العينية الا ان بنا كلامه زيدا نبي الله
 بنماه وخاسه على ذلك ونعم قبله ومن يضل الله فلا يادى له فايها المضافون باقوا ايضا كمن كنتم
 صادقين ان اي المحققين وقع في النفي والاضلال وايها صدق في المقال ومن يختلف في المعنى
 منه لا يفهم معنى الكلام الا كلاما غير من محلي غير التعمين والامعان فالوقوف في الغلظة الصريحة والاعتناء
 الى من يري من ذلك كل البراءة ناس من جملة المركب وحينما يقال في الفارسية شجر الكركم يراود
 يراودكم وانما هو وجه مركب ابدال الهمزة بالالف لان يوجب يفتح لي توجيه وجيه من قبله ويومان يراود
 قوله باللعن من منتهى فاذا اجمع كلامه ففتح مراد كما يدل عليه قوله يراودكم من شجره وانما هو من
 احسانه وانما قوله قال فلعل فيه اشارة الى ان كل من كان من طائفتين من قبله حاسر الا ولام الباطلة وجودها
 الفاسدة على محلة النفي وذكره الفهم في هذه الاشارة مواضع لما يريه في كلام الاعلام بانهم لما اقبلوا على
 اللفظ اتفقا بعد تحقيق اثنين وتيقن اثنين ثم جاء قوم بعدهم معترضين عليهم بان اصلوا احد انفسهم
 وكلما هم بهذا الرجل يقول هذا ليس احد انفسهم بل العرض عليه كان مطالعا عليه حيث اشار بقوله بل
 تدبر مثلا الى ان ما هنا سابعه وسودا في صفحات القرطاس كلها باطل وسياتيكم شكل بذاتي هذا الشرح
 وعلى هذا بنا قصير ودم صرنا لا بد في انتاج كل قياس اقتراني على من احدا الامرين على سبيل منع الخطا
 عموم موضوعه الا في مثال على جميع افراده بايكون الواحد من افراده محمولا عليه الا كبره او الا من غير
 بان القضية التي يكون الا وسط فيها موضوعا كانت كلية وعموم موضوعية الا وسط سلمهم لكون القضية كلية
 كان بين عموم الموضوع وكون القضية كلية كان لازم ذلك الكلام وكذا ما بعده الى كما لا يخفى فتشغل عن بعض الاما

لكن انما قد اتفق على حيث يدل الكلام المرفوع عن التلازم المتعقب ومنه كناية اخرى وادبر لانهم
قالوا الكناية تلحق من التبع فافق ما ذكرناه من نظر على رايه بان لا يكون ليس من مترادفات كذا مخفى ذلك انه
اعترض على قول الاستاذ فان السبعين ثمانية ثمانية في البعض نسب كلام الغير الى نفسه من غير وجه
الا وسط الكلام اعراض من بعض الاغراض المراد به هو لا يامرنا بان لا يكون في الاصل كون المراد بالمتبع
كناية نفسية اصطلاح غريب في هذا الفن فان العموم فيه لا يستعمل بمذاهب المعنى في كناية انتهى وذلك لان المراد
بغير ان الاستلزام والكناية لا يحسب اصطلاح كما في قوله الثاني ان المتبادر من هذه العبارة انه لا بد ان يكون
الا وسط مقسما على اذا كان موضوعا لان يكون المقدمه التي يكون الا وسط فيها موضوعا كناية تم كلاسره وهذا ان
تبادر المعنى الحقيقي لا يعني الاستلزام والكناية كما ينبغي ان ذكره في بعض الشرح المعنى فقال في اشارة الى
ما اختلف في المنطق كانه هناك وقد اخطا في الترجمة من قبله على دابة واخرى على رايها فتوجه بها من المكسرة قد فرغ
الاسم ونحوه مما قد ورد في احدى الى كناية الكبرى في الشكل الاول وكناية احد المقدمتين في الشكل الثالث كناية
الصغرى في الضرب الاول الثاني والثالث والرابع والخامس من الرابع فتمت الاشارة الى شرائط الشكل
الاول والثالث بامساكها وبعض الضروب من الرابع كما عرفت وتركنا اشتباهاتها لئلا يقع على احد من المستعملين
لما كان في الكلام مرادها لثلاث اركان الحكمين من دون زيادة من قبله تركنا بما له لايعة على هذا المزمع
ان يكون كل مقدمتي الشكل الثالث كليتين مع انه مناف لما مر لان شرطية كلية احداهما لا نأقول المراد
صية احدى المقدمتين ايضا متبعة للاول والرابع ولانه ضابطه لشرائط الساجدة وفي الشرائط السابقة
يذكر كناية احدى المقدمتين في نهاية اليمينك ولا يخفى ان هذا الجمع محض تقوية صرف فانه ما ذكره ارا ومن اللطيف
اعني قوله عدم التوفيقية الا وسطا كناية اى كل قضية تكون الا وسط فيها موضوعا معني ان يكون كنيته او صريحه
ووجه تلازمه بخبرته والاولان ينافيانها ترك السمع ان الاول يتقوى للاعراض من الثاني في موضوع الثالث مثلا
واخاذه لا يرد على هذا وعلى ذلك وهو انه انما يصحح من الجواب بفضله بقوله وقد اجيب عنه بان كلما كان

إحدى مقدسية كلية بصديق هناك المصطفى في موضوعها الأوسط يعني به قضية جملة تصديق بوجود فرد أو
 اسمي كالمجمل لا ما قال بوس قبل نفسه فثبت لذلك ان الجواب الاول ليس بشئ اذا اراد بكونه
 في المقامين انما يكون من قوله عموم موضوعية الاوسط وهذا لا يصح الا على الاحتمال الثالث وهو بعيد
 البتة الثاني فذلك انما نشأ عن تصور فساد ما هو واجب اما موضوعية ليس مطالع بل احسب ان الامر من
 دليل منع الخطا مع ملاقاته اى عد الاوسط لا اصغر بالفضل باليكون الا وسط نحو ملاطية بالفضل اشارة الى
 بصري جميع الضروب الشكلى الاول وما لا يكون الا اصغر نحو ملاطية بالفضل كافي بصري جميع ضروب
 الشكلى الثالث والضرب الرابع والثاني والرابع والسابع من الشكلى الرابع قد اشارة الى شرائط الشكلى الاول
 والثالث باسرها كما وكفاية والى عملية البصري في التصويب المذكورة فانها من الشكلى الرابع انما اشارة الى الضم
 المحرر في اشارة الى قولهم ملاقاته لا صغرا بالفضل وانت تعلم ان هذا القول لا يشير الى الكمية اصلا
 بل طرية قوله وقد بحثنا لاشارة الى كلها كما بان لك ان قوله كما هناك غلط محض معني على عدم التمييز بين
 الكيف والكم وحمل الكلام ان ما يحجب عن الاغلاط كل من شئ قرأ السجين لكن الله تعالى لما لم يقط
 له الطاعة على ذلك كثيرا ما يخطئ في النقل اليه ومن لم يهده الله فليس له من يهديه ولكن الاشارة الى شرائط الاول
 والثالث كما وكفاية فلو بالذات والى بصري الضروب الاربع المذكورة من الرابع جهة ثانيا وما لم
 لان المقصود بالاجمعيان جهة الاول والثالث وبين جهة الرابع في ضمنه اليه ولا شاحه في ذلك بل
 حسن في عبارة قرآن السجين باو في تفسير في بعض الكلمات قال بعض الشارحين الاول ان يترجم قوله
 بالفضل من قوله طرية على الاكبر لان ذلك خبرني في كل اية ثم كلامه لما نقل به العبارة بمعنى ما غير
 صرف خبري ذلك لاشاح عن اهتمام في النقل والا فقدر ايت حاله في النقل بالحق من اياته ما لم
 لا اطلاع على المراد او لما اراد من الاف ذواته من طرية بعض ابناء الزمان بكلام طويل وحاصله انه لو
 كان المقصود بان جهة اخر قوله بالفضل عن قوله طرية على الاكبر ليصلح لهما وايضا من جهة ما هو المراد

الاربعة الباقية بحسب ما ينبغي لا يخفى على طالب الحق والسداد ان في هذا المصطلح خطأ ظاهر الخطا في
 المصطلح في قوله لا خير فيهم لا خير اذ كان عليه ان يورث كما في مصطلح من وني قوله يتعلق بها بطريق واحد
 يتعلق بها بالباء والاولى ما اذا اراد من التفسير في ارجاع المصطلح الى اقسامه واما معنى ما اذا اطلاق في
 بها غير ذكر فيما سبق ومع ذلك صار في الكلام ايجاز محل لم يكن كل ذلك في قرآن السديد في المصطلح
 فيه المصطلح على حكيه تعليم لان في الكلام طويل كما قال في الرجل لعدم فهمه كما لا يخفى على الدواغين الا ان
 انما ياتى اطلاق الاستاذ العلم من عدمه في العالم لم يعثر على ما قال شيخ الاسلام في ذلك الطريق الذي
 اورده صاحب راج الاطلا على هذا ولا تبيها انفع به قوله في قوله لا خير فيهم لا خير فيهم لا خير فيهم
 العباره واخرجه من المصطلح بتقديم وتأخير حتى يخرج النظم وزعم كل الباء فطريقا ان كل كلام قرآن
 يظهر عند الناظرين حال الطرفين وبهذا الكسب الاشارة الى صفى ضرب الرابع استطراديه حمديه اذ
 المقصود بيان جهة المثال الاول والثالث وقد بين في ضمنه جهة الرابع في الكلام ولا خير فيهم
 في الكمال اذا رويت بها ما صاحب وصدا آخر فهو من الاتفاقات بحسب ما بالقصد والارادة وانتدب اكمال
 في المصطلح الفارسي مصرعهم جرحوش بود که برآيد بیک کرشمه وکارشغال فیا سب ودر کان
 المقصود بيان جهة ايضا فطريقا ان يورث قوله بانفصل عن قوله على الاكبر يتعلق بالملاقاة واكلها اذ
 شرط فانيا في قوله او على الاكبر ايضا فيهم كان عليه ان الشرط الاربعة الباقية بحسب ما ينبغي
 المذكورة في المطولات ومن جهاتين ان دفع قيل ان الاول ان يورث قوله بانفصل عن قوله على
 الاكبر لان ذلك غير في ذلك ايضا في الكلام بلغة وحاصل الموضع ان حكي القول الاشارة الى ضرورة الهم
 استطراديه ان المصطلح لم يورث في المصطلح لبيان جهة الرابع على الاول والثالث فخطأ لم يخطى به
 البليان ان ميانها بين جهة الرابع ايضاً حتى يتكلم قصد اليها ايضاً لانه لم يكن في صدره بيان جهة
 بل اتفق الامر كما انبه في جهة الاول والثالث وكانت جهة الرابع هي الفطرية في البليان

[illegible]

ما لا حاجة اليها لما سفي الا في من كونه في اجناس من يتصلها به كما لو كان الكبري من جسمي
 لما في الرابع من كونه في السائل في التماسها انما السائل في اجناس من يتصلها به
 كبري السادس في التماسها في السائل في الرابع في التماسها في السائل في السائل في السائل
 حتى لا يكون من التماسها في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 والناس في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 الاربعاء في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 العرف في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 النسبة في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 ويقيم فيها الايجاب في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 والملافة اصطلاحا عند سفي ارتباط النسبة في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 العرف في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 واسفي في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل في السائل
 فاذ استبان كمر صاحب لوج الاطلا من اذ قال لفظ الظاهر اوله واخا في لفظ قائل اخره وهو يرى منه
 ثم بيان وجه السائل بقوله اول وجه السائل ان الملافة بحسب اللغة ايضاً يعني بالايجاب لانه يعني الاتحاد الذي
 يؤمنها لكل السلب في سلب كل دخلي عليه ان متاب هذه الاشارة الى لفظ الظاهر كان يظهر بالنسبة الى السائل
 قائل فلا يرى ما اذا قصد من يادته وما غاوى من يادته الا ان كيد عظيم كان له لا علم له الا ما علمنا
 انك انت علم الغيوب ثم لا يخفى على الطبايع السليمة والقراء المتبحرة ان لفظ قائل نحوه ولو وقع في السائل
 علم السائل كمر . الاشارة الى مثل ما اراد صاحب راجع الاطلا قائل من ثناء الاستلاب في السائل

١٩
 الثاني من الكدورات سراجة وبيان ما على من التوجيهات الخمسة المشاره دون العكس كيف هو مقتضى
 ان جبر الله على السلب المنكف فيه سراجة ويبدو صفات القدرتين وبيان لفظ تامل او غير آخر العباد وبيان
 الى ان لا يفتقد ثباته لفظا فاسدا او مكلف فاصح وايضا في الاول في غير ذلك ذكره كما لا يخفى على ذوي البصائر
 والصفات ورواها عنك ثانيا في اذعان سلطان ما قال في الاشراج فافزع ما قال في العلوم في رد الغافل الذي
 من ان اللغات المصاحبة بين الشيئين لا يكون احدهما تابعا لآخره كما نسل على قوله بل من قال لا فخر بوا
 من غير النظر الى قوله وانتم سكاكوا فقام عبارة بجز العلوم به جاد واستفاد من ثبوت احدهما حاجب المصاحبة تبين
 بلفظه فالعلم من قول في العلوم من ان اللغات سمي آخر اصطلاحا يسمى الاول مثال الايجاب بالسلب
 عليه مدار كلام الله وليس مقصوده ان جاد استافا لفته والاكتفى بالمصاحبة بين الشيئين ولم يرد قوله با يكون
 احدهما تابعا لآخره على المصاحبة من قول في العلوم من ان اللغات سمي الاول مثال الايجاب بالسلب
 ان ما قال في العلوم والاستاذ وادع في القرآن السعدين سخا ان وفهم ذلك فكمية الغواية كما يدل عليه قوله
 ان في هذه ما قال في ان الزمان تجالدا فاسدا في اللغات باطل الايجاب لانها مبنية على اللغوي ابي باكيه كبريوس من اللان
 ذلك الغافل قال بايضا كما عرفت في جبر ان لا واذ قد عرفت ان مقصود في العلوم من اللغات هو المعنى الاصطلاحي
 لا الحكم ان وادع الاستاذ ومقصد في القرآن السعدين معنى لغوي فشان بينهما فحين التبيين كما زعم والمحال في
 نامل فقد علمت فضلا واجب من هذا البعض ان نسب كلام الغير الى نفسه على ما جوس في العجب كسب من هذا
 بعض الغريب ما اولا فاعرف ان بين الجوابين فجابنا فاعرف على سرفه دون مرام الغير وانما ثانيا
 لما انه اقصى اثر في العلوم في الجواب والى الجوابين واحد كل من بين حرف هذا الرجل انه فاعل بان يترجم
 كاره فانه لم يعل في الجوابين فاعرف على سرفه دون مرام الغير وانما ثانيا
 مثال تلك بل قال في ردنا وصية الحكم الغير لا يصرح على ما زعم والافند الايراد ويرد عليه بطريق الاول فانه
 نقل من الصبيتي عدة مواضع من هذا الكتاب مصدرة بطل البليت من قول نفسه بل هو لا خيار منها ما قد فسر

بما ذكرنا من معنى محرم من عباد الله تعالى في قوله تعالى ما كان الله ليبدل ما يبدل
 منها على ما تقول كون الجارية على ما تقتضيه ومنها ما يقتضيه من غيرها ومنها ما يقتضيه من غيرها
 منها ما يقتضيه من غيرها ومنها ما يقتضيه من غيرها ومنها ما يقتضيه من غيرها
 الرجل بقطر اقول وكذا يدعي في موضع قوله ليس من مودة فاقول نعم في قوله لا يجوز ان يكون
 الاخر من عيب فان من السلم له في كل الباغي في هذا المعنى على العرف وهو فهم منها الايجاب فلو كان
 يصح قولهم لا يجوز ذلك الاجواب بقوله قلت يجاب له جارية عن طوعه فانها غير المستوطنة على الثابت على الاصح
 تعلم ان الايجاب هو الربط الثبوتى كالملاحة العرفية والعقوبة ولا يمتنع ان العرف يفهم منها الايجاب لغيره
 السلب في الايجاب فصح بالسر من الاول في قوله من غير ان يكون له الا وطوعه على الاخر
 وطوعه على الاوطى كذا حال الايجاب وحمله على الاكبر مطوف على قوله لا كانه لا على ما بين من قوله في قوله الاوطى
 يعني بالايجاب لان التباد منه بزيادة وان السلب على كل الايجاب لا يمتنع ان المراد اكل الجارية بالانفس والاعضاء
 انما على كل الاوطى على الاكبر والاكبر على الاوطى في هذا الرجل لم يمتنع في هذا المقام من كل عند هذا
 الاصطلاح الا انه لا كان عام من القصد اخرج غير القصد باعتبار حوى التباد وبكلف لا يمتنع وبهذا يقع ما
 في قرآن السعديين ما حاصله انه لا حاجة الى هذا التكلف بل الاول في الجواب ان المراد من اكل هذا القصد
 ولذا سمعهم يقولون هذا محمول اى صادق وهذا الجواب لا يكلف فيه بل عليه ان القضية السالبة ككيفية ما يقع
 فيها اكل فلا يكون جميع انهم قائلون بكونها حكمية اجيب بانه ليس المطلق الاسم المذكور على القضية بحسب
 الطاعة بل بحسب الاصطلاح فيه تسليم ان المراد من اكل في قولهم ما يقع فيها اكل معنى الصدوق فخطا
 خانه سيكره وهدى لانه الاصطلاحية كما تصدق على الوجبات تصدق على السوالب لا يمتنع وانما لا يمتنع
 من العقوبة الى الاصطلاحية لا بد فيها من المناسبات ليست بوجوده في السوالب لا بد فيها من اكل العقوبة لانا
 فنقول المناسبات

بعض الشارحين كمن في المثال بان كل معنى الصدق فيتم في الشيء محمول اي صادق في كل ما ارادوا
تفسير عبارة التعليل في معنى الصدق عن الضبط والانسجام والربط والاستقام فقلو عليك بعبارة اي مع
كل لا يصدق بل لا يصدق كل معنى الصدق ومن يتصوره فيكون في محمول عليه اي صادق لان
المعنى هو في كل معنى الصدق واما ما في المعنى الصدق والظواهر اذ من قول الله عليه
علي الاكبر ولا تفرق بين المعنى الاصطلاحي في الحكم فمكون ذلك من تعريف كل حقيقة في انما
في غيره فلا يكون الا في الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
بمعنى كل في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
من الرجوع الى ان في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
الطلاق في كل ما اوردوه من حيث انه في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
لا بد من كمال في كل المعنى في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
من قول الله عليه علي الاكبر في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
فصل قوله لا مطلق بان يكون لا مطلق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
الاكبر لا يكون الا بان يكون في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
مستوفى في هذا الشرط لم يتغير في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
الاوسط لا مطلق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
مع فعليتها اينها واما كونها في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
يتمتعان في بعض الضروب في كل واحد من الضروب في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق
الاشياء كالاحسن على التبيين في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق في المعنى الصدق

كلية احدى المقدمتين في السلك الثالث عشر في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
اشكل الرابع ولا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
سج به فانما لا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
لا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
فانما لا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
وقدم موضع بل لبيان كما اشرنا ثم لا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى
الا وطمع طاعة الا صغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
الا وطمع طاعة الا صغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
دون صغرى الثالث والثامن وانما لا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى
انقسام طاعة الا صغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
موضوعية الا وطمع طاعة الا صغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
الثامن من الرابع بقوله الا صغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
بفضل الاول الثاني وانما لا بد من كل واحد من الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى
الرابع: السابع اختص الاول وبنى عليه كبريا على ان لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
جميع ضروب اشكل الاول الثالث ومنه ضروب الرابع لما قدمت من كبريا على الرابع والسابع الا ان كل
من قبل الزيدى ان قوله من ضروب من الرابع معطوف على جميع المستحقين مما ركنا من في قوله ان بعد الاشارة
الى من ضروب من الرابع الاشارة في قوله في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
الى احدى المقدمتين في الصغرى في قوله لا بد من كل واحد من الصغرى والصغرى
قوة ان يقال ان الاشارة

ووجه استغناء الذي فيه الاية هو انهم من مقام المحضر والتعبد الى حصر المشي في الشارعية والاعمال
لذا ترى الشارعية في قولن فاشية الى سفرى الاول والى كبرى الاول اذ دون الاول مطلقا من غير ذكر
او كبرى حتى حين الشارعية خاصة وبها غاية التوضيح والافهام فلو لم يسم بعد اية عوا الا فقام من الملك اعلام
يا في المحضر والكلام ومن هنا ثبت لذلك ان ما قاله في كتابه من انهم بعد في قولن السبعين من بلايات
واقول صاحب الحاج الاخطار وهم وسر ابي على على علم النظر في ظاهرها لا في الباطن فضلا عن التحقق في كمالها
على كل من قوله فاما في بعض الاماكن ردا على الشايع اليزدي كلام طويل وما حصل ان تمام الايات الى جميع
اذكريس تمام وانما تم التفتت الاشارة الى كبرى الضرب الرابع والسابع وهي لم ثبت العلم الا في كل
وطول فخرية على غير ما يظن في قوله ويراد من الاشارة في الجملة ليس شي لم يثبت شي لم يعرف انه شيء عظيم يمكن
التحريم الا كما هو وكذا ما قال في الضرب الرابع والسابع في ضمن بحث علوم موضوعية لا واطرح حقا
لا صغر فاعلم اني لم يثبت كبرها وكذا قوله ثبت الاشارة الى الضرب المذكورين لما عرف من عدم ثابها وكذا قوله
على انه عطف قوله على قوله في اه شهر لا يعني على السبعين وليس في عطف بل في جميع لما عرف فضلا
المقام مقام محضر وهو يقتضي العطف على قوله في اول مطلع على الاماكن قوله في شهر او شهر في شهر في شهر
من قوله في شهر اخر سوى انما علم في نفسه انه لا يقدر على توجيه من قبل نفسه ويرى محاضرة توجيهين جريا في قوله
فترك عن حصة فاراد ان في سبب اليهم ومن سبب انكارهم بحيلة الاشارة الى الشهرة والاعمال في قوله في شهر واحد على
عليه في شهرى الاشارة الى قولن السبعين حتى يكون توجيه شهر او الا ان يدعى في ان شهر او كما كان
في الابداد واعلم ان في قوله في شهر واحد لم يسم الا بادي في شهر قلت الشهرة وكبريت
لما في البحث عنه حتى صار شهرا من الاماكن فاجعل قوله والعطف على قوله ضرب آداب من يحكم في شهر ذلك
ابعض قد عرفت في الاماكن في جابته ونحوه فاعلم اني لما قال في الشهرة فانه لا ينبغي لقوله في شهر واحد
لا ينبغي ان يحد لما يحد في شهر وقال القائل مرزا جان ال وشر الى بعض الشرط في كل الاماكن اعلم اني

بالمقدّمين جامع كلية الصفري الأولى وخلافه في تخصيص الأولين بمجالس الكلام فيما بعد وهو لا يخفى على من
 فيه ومن ذلك ما ذكرنا من أن بعض مفسريه في تخصيص الإشارة إلى إيجابها مع كلية الصفري إلى ذلك في
 العبارات الجاهلية والاضطرار الباقى راجعاً إلى ما بين على تلك التذكرة في فهم أن تخصيص بعضهم من كلامه على أن
 نقل كلام المفسري في تلك المفسر لك حال في الكلام على قوله في الماسر هجوم موضوعية الاوسط مع طاقاته
 لا صغر بفضل اوسطه على الاكبر غير إلى شروط الشكل الاول والثالث في بعضها كما وكيفية وجهته إلى بعض شروط
 الرابع احدى ايجاب المقدّمين جامع كلية الصفري وقوله في الماسر هجوم موضوعية الاوسط مع شروط الشكل
 الثاني كلها والاضطرار الاخرى شروط الرابع احدى اختلاف المقدّمين بالاجاب والسلب مع كلية
 احدى بها انتهى بطلته وانت تعلم ان لا يخفى على احد من المصليين ان في اللقائم مقام المحصور كيف لا فانه يصح
 بإشارة كل نظر إلى شرط على عدة ولما كان الرابع شرطان سوى الجملة الاول ايجابها مع كلية الصفري و
 الثاني في اختلافها مع كلية ايجابها وتنسب إليها غيرى الاول إلى عبارة والثاني إلى اخرى علم ان العبارة
 لا يشترط في الاصل الاول كما ترى في ذلك في كتب الفنون كيان وجوه الاحزاب في الكافية ونحو ما فيها
 في المفسر المنصوح به ويأتي على ذلك المراد ما قال بعد ذلك في التخصيل ولما اشكل الرابع في شرط فانه
 المقدّمين مع كلية الصفري واحتمل فيها مع كلية احدى ما فاشارة بقوله من هجوم موضوعية الاوسط إلى كلية الصفري
 وان الاوسط موضوع في صفري في الشكل وقوله مع طاقاته لا صغر بفضل اوسطه على الاكبر إلى ايجاب المقدّمين
 ان ايجاب الصفري فيهم من قولهم طاقاته لا صغر بفضل كما عرفت في ايجاب المقدّمين من غير ما على الفكر
 بكلامه من غير تصرف في تلك تطلعت ان كلام الباقى على ما جاء في كلامنا يدل على تخصيص من يطل على
 ما يحسب راجع الا خلافاً للاكبر ان يكون مخالفاً لكلامه فيما بعد ومن هنا طويلاً نبدأ من قولنا نقول من بعض المتأخرين
 في هذه الماسر هجوم موضوعية الاكبر في احوال الامر الثاني من التردّد الاول وعطفت على قوله في الماسر هجوم
 الاوسط في اخطأ صحت ولهم عطفت على قوله من هجوم موضوعية الاوسط بدون ما يسمي لا بد من ان يكون

المشقة التي يوجبها ذلك كبرية كما في جميع مروبب الشكل الثاني ينبغي ان يترك في جميع مروبب الشكل
 الثاني والضرب الثالث والرابع والخامس السادس من الشكل الرابع والضرب الاول والثاني والثالث
 كمنه في جميع الاشكال اى اختلاف المقدس من يعرف المضاف اليه وهو من حيث ان يكون له
 مروبب من خط المثلث العلة الايام عنه والظاهر قوله وهو من جهة على حذف المضاف اليه
 الحذف عيب كما لا يخفى على الاخص غلب في كيفية اى لا يجاب السلب عند دخل الضرب الثالث في
 في كل الترتيب المذكورين فلم يبق ان يكون له المروبب الا كما في جميع مروبب ما لا بد من على انه على قول
 الثاني من المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب المروبب
 صادق ومن يوردون الخطا ما وادفيا كقولهم زيدا لا يجوز ولا يجوز جوابه ان هذه قضية مائة المروبب
 مع جواز جميعها على ما مر ونحن في غير ذلك لانه لا حكم فيه لمروبب الا كما في جميع مروبب ما لا بد من على انه على قول
 ضرورة ان الشرط في الاشكال المذكورة مأخوذة من مجموعها اياها الا كما في جميع مروبب ما لا بد من على انه على قول
 تحرون عن جعل هذا القول ان كتم فقولهم فانه لا بد من اى شي مروبب والارادوا ما حاصل المراد والاراد
 ما ارادكم المومنين الى ما جعله من الباطن في البيان وعليكم ان تكونوا بعين الاسمان وبراءة اخر من
 اوله ما لا تاراجا من حق عند غرضه ان يصفه عند شروط الاشكال الاربع في الضابطة باجمعها
 بعضها فلا بد من حذف كلمة ما وادفيا لانه على عدم الاجتماع كما اذا اردنا ان نجعل شروط الصلوة والركعة
 والصوم والحج معا فيجب ان يصفه ضابطة شرائط الاربع لانه لا بد فيها من الوضوء والضابطة عدم الاكل و
 الاستطاعة بالارادة الجامعة دون الضابطة فاما حاصل اعتراضه ثم اجاب بوجوه قوله فاعلمت من قضية
 مائة المروبب كبرت من صادق ومن يوردون الخطا ما وادفيا كقولهم زيدا لا يجوز ولا يجوز انتهى لفظه وانه
 خير بان هذا الجواب انما يجوز الى السؤال المذكور وخلصنا كلمة ما وادفيا في كلام الله المروبب المروبب المروبب
 فلهذا في الحكم المطلوب الله يتم رد هذا الجواب بقوله قلت هذه القضية ليست قضية مأخوذة المروبب المروبب

وكيكونان والذين على من كان في البيت من الناس فاستخرجوا من البيت على ما في البيت من الناس
فليس كذلك فانه لا يمكن ان يخرجوا من البيت من الناس فاستخرجوا من البيت على ما في البيت من الناس
الاربعون من الناس فاستخرجوا من البيت من الناس فاستخرجوا من البيت على ما في البيت من الناس
اسلوا من الناس فاستخرجوا من البيت من الناس فاستخرجوا من البيت على ما في البيت من الناس
المذكور وجبت الضابطه وهي عبارة عن احد الامرين والآخر انما هو احد الامرين على سبيل المثال
كل قياس لا بد فيه من كلا الامرين من كلا الطرفين كالاول والثاني من الرابع والثالث والرابع من
من جهة من كلا الطرفين ان الترتيبين لا يمكن ان يكونا في وقت واحد ولكن لا يرتفعان عن اقياس في كل منهما
بما لا يمكن الشرط بان لا يكون الا لاربعه مأخوذة سالفا قال الفاضل مرزا جاب في القياس الضابطه قوله
الاجمعي في جميع الضروب ممتنع بان تخفى على الشارح في ذلك في ضرب آخر وكذا الضروب كلها ممتنع
في الضابطه فانها مشعرة الى كلها فتخرج على ما يخرج في ذلك من مجموعها حتى يرد عليها ان يرد في الشرح ولما كان
جل حصة مثل عبارات القوم مع عدم ادراك الصينيين من الضمين نقل اوله من مجموع شرح بحول علمهم بحاجب حده
من شرح الفاضل مرزا جاب من دون ذكر السؤال ولم يرد ان بينهما بواجب فاضل خلا لا بسبب ناد وقع في
حين يصح حيث يخطو السؤال مع الجواب فاعلموا ايها المتفتنون الاول كما حال صفتي زمانا هذا فانما هو الفاضل
لا يعلم الفقيه وصنف في كتابا بالنسبة الى هؤلاء المستفيدين لا يجوز ان يسلوا في اذبح لا يعرفون الا في الفاضل على الجاني
ولا يتناولون الفروع والمباني فمن كان لا يصلح المذكور كيف لا يظن بهذا الفقيه فانفع به اكمال الفاضل الباقى
والصواب ان يقول لا بد من عدم موضوعية الاوسط بخلاف ذلك اما فان القول في الاشكال المذكورة امران محالان
في تعدد شرط الصلوة وكذا الطهارة والسير مثلاً ولا يجوز ان يقع ايها الطهارة والسير ولا يصح ضمني انه لا يكون
المقصود فيها عدم اجتماع في الكذب مع اكمال الصدق وهو المقصود الاجتماع في الصدق انتهى كلامه فتم الاصل جبه
التفريع فان الشجرة تنبئ عن ثمرها كما عرفت على ما نقول كون العبارة على فذه ابن نجاشي الطهارة والسير

الاختلاف في صحتها كما صح ويحسن الاجابة بان ترتيبها بحدود العلوم فانه قال كون العبادة بالذات الباطنة لا بالقرينة
ولا ينبغي للعبارة بهذا المعنى لكن لا بأس به بل اعرفت ان على حجة نقل العبارة بقرينة المقام بل ليس ذلك
انما هو بالباطن في نفس العبارة كهيئتنا قال في ههنا الاشارة الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث بحسب الحكم في
والجته والى جميع منسوب اشكال الرابع بحسب الحكم فكيف ففظ لانه قد علمت سابقا شرائط ضرورية بالمتين
الشكل المذكور وقد عرفت مناسبا ما جاء في كبر الرابع والسابع فظهر عليك من قوله عموم موضوعية الاكبر
مع الاختلاف في الكيف شرائط البصر من الباقيين من الثمانية ايضا ليس هذا موقع القابل للادراك
هذا القول خبر من اجزاء الديل فقام الاشارة لا لتقديم وتنبه ان بين شرائط الباطنة من الرابع لتدريج كبر
الرابع والسابع الا يفرغ من اعادة نسبة وصف لا اوسط الى وصف الاكبر انما هو عن المنسوب اليه في كبر
وصف الاكبر كونه محققا في المطلوب الا فالمنسوب اليه فيها هو ذات الاكبر كما ان المنسوب اليه في الاصغر
هو ذات الاصغر في معناه عبارة مولانا الى ان يفتح رحم وزاد عليها مولانا وانه يخرج ما حاصله ان الملائكة
في هذه الضابطه هو ذات الاكبر وذكر الوصف ليس الا رعاية النكته المذكورة انتهى وغيره من الاشياء
بادنى التفسير حيث قال يعني ان المرادة هو ذات الاكبر وذكر الوصف لرعاية النكته المذكورة فما لم يست
اي نسبة وصف لا اوسط الى الوصف الذي هو العنوان في ثلاث الا اصغر من هذا التفسير يقول عن بعض
الشراحين في كنه اي التفسير بعد قوله نسبة دون الى و هذا الرجل لما كان على حيلة نقل العبار ومعها
الاذراك بعناه او رد بدله كنه الى الجارة والا فلا معنى لقوله الى الوصف الذي هو العنوان الى ذات
الا صغر في هذا المقام فافهم قوله الى وصف الاكبر متعلق بقوله نسبة وصف لا اوسط وقوله النسبة متعلق بقوله
منافاة قوله الى ذات الاصغر متعلق بقوله النسبة هذه العبارة من الغافل مرزا جان فكلها مع عدم فهم
معنى المتعلق كما يدل عليه كلامه الا اني استطيع عليه فافهم شخصا وانما قيد اللفظ لا اوسط والا كبر الوصف
وقيد الا صغر بالذات لان الا صغر هو موضوع المطا فلا يكون الا الذات بخلاف لا اوسط ولا كبر فاما

اكل لان الاتي كما ذكرنا في الاثر المسمى بالمتأفة ولما قد تأذلك القديسة لانا واما في المتن
 اهلين في هذه العبارة غلط فاحش والصحيح لان اثنين القديسين مختلفان ولما كان في قوله عدم فهم عبارات
 القوم ومجيبا باعتبار المناسبة التماسية او روي بالطلب تانيا من كلام آخر من غير تأفة جديدة ولم يطلع
 على ان طلبها واحد حيث قال والمراد بكونها متافعين كونها بحيث تحقق بينهما المتأفة بعد فرض عدم كونها
 وان كان الموضوع مختلفا بالاعتبار ولما كان من جهة الى آخر الشرح نقل عبارات القوم من شرح التمسية بعض
 شرح السلم وضمن شرح الضابط مع زيادة التلخيص في ذلك التعرض لما في قران السديد اقتصر على
 بذا القديس من الكلام ونزلات من القديس تحركات لا ولام واحمد الملك العزيز السلام في الافتتاح والاختتام
 والصلوة على عبده ورسوله خير الاتام وعلى آله واصحابه الغر المحجلين تأمل في الايام
 الحمد لله كتاب كامل النصاب موسوم بتمس التحيقات في رد سراج الاغلاط
 مولوي مادي حسن صانته اعد عن سورة الشجن والكن مولف سنة ثمان و
 اربعين بعد المائتين الف سنة من هجرة سيد المرسلين حسب فرياش
 سجنم فضائل وكمالات مقبول بانام مولوي شيخ الاسلام
 دام فضله بتاريخ ششم جمادى الآخرة
 ١٢٥٥ هجرى در مطبع المحمدى
 بناب طبع رنجته شد
 فقط

البيان وغيره

البيان وغيره

٢	٨	بسماء	بقوله بسماء	٢٥	٥	كان	كان
٣	١	ورث	برأيه	١٤	١٤	الهابيات	الهابيات
١٤	١٤	الحج	صح	٢	٢	بكتف	بكتف
٢١	١٥	عرفت	عرفت	٢٠	٢٠	المبر	المبر
٢٣	٢	عند	عند	٢٠	٢٠	سك	سك
٢٤	١٥	قريباً	زاداً	٢	٢	يزري	يزري
٢٤	٣	لاخترار	لاخترار	١٧	١٧	اختربا	اختربا
٢٥	١٤	قول	قول	١٨	١٨	ان الخبز	ان الخبز
٢٥	١٨	٢٥	٢٥	٨	٨	يعدم	يعدم
٢٨	٥	الوايتة	الوايتة	١٩	١٩	السابع	السابع
٢٨	١٤	٢٨	٢٨	١٠	١٠	يعانوا	يعانوا
٣١	٢	مقصود	مقصود	١٥	١٥	الثلي	الثلي
٣١	١٨	بسم	لضم	١١	١١	بيان	بيان
١	١٠	كفرات	اللفظ	١٢	١٢	بذبح	بذبح
٤	١٩	تلون	تلونا	١٧	١٧	ذلك	ذلك
٨	٣٠	ان سلتا	فلن سلتا	٢٠	٢٠	الروحية	الروحية
٩	٩	لوجود	الوجود	١٤	١٤	باعداء	باعداء
٩	١٢	عليه كاشية	على كاشية	٩	٩	نقلنا	نقلنا
١٠	٨	١٠	١٠	٢٠	٢٠	يقول	يقول
١٢	٥	فيها	فيها	٢٢	٢٢	السابع	السابع
١٣	١	لاخترع	لاخترع	١١	١١	الي	الي
١٣	١٣	الورد	الورد	٢٥	٢٥	والاول	والاول
١٥	١٥	ادبيل	الورد	٢٨	٢٨	الورد	الورد
١٥	١٥	تسبته	تسبته	٢٨	٢٨	وخطا	وخطا
١٤	١٤	قبائل	قبائل				

رواية عقلية البيان مما تذكر في معناه الاذمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال العبد المتهتم اسم الشيرازي شيخ الاسلام قدس سره في النزاع والكلام في جواز امتناع صرف الكلام في
اشهر النظام بين الامتداد والاعظام وما جرد القرم البهام واما في حفظ تعالى النعام حتى تقوم به نعمة
من جوارح الايام بالايين ببيان الاعظام مصطلحا نزل به قدم ذلك القرم البهام حتى التقي في ذلك برك
افواه الخواص والعوام لاسية احبابنا العظام واصحابنا الكرام وقد اتى اصوارهم ان يقول فيه
شيئ من النقص والايام وكان الامتداد والاعظام بانفسهما على ذلك المثل كما ليالك وانما في تلك
مخرقات والآداب اذ تارة وانما توسر الاعلام مشردن الصالح من العلم فلهما حاجة الى الوقوع في هذه
الاعلام والوقت عمن ان يضيح في تلك الترات من الكلام لكن ما شاع بهل والغباء وفي الام
حتى شبه الجهال بالعلماء والاعظام وطه ان قد وثق ارجح راجح الدواهي والالام ما اعتببت ان لا
تلف حقيقة ذلك الكلام على علم الزمان والايام ثم عرفت في ذلك المرام تنوكل على الله النعمان ثم صعدت
مستخرج والمقام تارك اياها لا يجهل الايام فانها شان الجملية وغيرها الالام ودلائل العجز على تعلم

[illegible]

وفاشانه الى ان المنصور
يخطفه ويؤكله السام
سكن في بعض الناس
فلهذا نذبه على اعدائنا
في يوم النجوم وذا رايه
حسنة في خط المصطفى

بطل الكلام واكتفى على ما يقتضيه المنهج المفيدة للافهام وارايتك على ما يقع عن
 سائرنا من الالزام **قال** القوم البهام في رسالته التي ترجمها بحذاء الاذنان في تخمين السجلان بل
 العربية فاطية فيها على فتح المنع لامل الضرورة الشعرية اذ هي انما تستبرق في صرف التفتي دون الكسر التي
وقال سائر العلماء في رسالته المترجمة بمثابة البيان ان في تخمين السجلان معترضا عليه ان هذا الالزام
 مبدع وليس هذا الالزام راسب على احوال السجلين فان صرف الالزام صرف امتناع صرف التصرف
 من الضرورات الشعرية قال العلامة الزمخشري في ضرورة الشعر حجة جها ومن قطع حجة فائدة
 مد وصر واسكان وتحريرك منج صرف ومصرف ثم تعدد وقال ابن مالك في التيسيل وبتنوع صرف الشعر
 اضطرابا وفي الغيبة فلا اضطرابا وانا بمرتب ذوالفتح وللصروف فلا يغيرت بل لا يغير
 بنحى على ما ينطق على قارية السوي حيث قال في اواخر الانسان طلال لسانه كسوف يطوب يحصل على
 بالكلب فان السور منصرف وقد سقط عنه القنوين الضرورة شعرية والبيت على البحر الطويل انتهى موضع الحاجة
 من ثم لم تنبه عليه وعلى امثاله ذلك القوم البهام في تلك الرسالة المندوشة وهي عنها واثبت فيها اشياء
 اضافت بعضها اليها افتقار لاسماء العلم وان نقل قدس في بعض القول المندوشة على طبعها هو على طبع
 ذلك الايراد المنتهج الاندفاع واول قوله تاويل لا تقبله السليمة من الطبع فقال قوله اهل العربية
 فاطية اء اي جمهور اهل البصرة وبعض اهل الكوفة متمسكين بان الضرورة الشعرية ترد الاشياء الى اصولها
 فجاز صرف غير المنصرف لاحكامه وامامهم في حارص بعضهم شيئا فلا يكون من باب الضرورة بل شاذ
 مخالف للقياس وقواعد الجمهور والشاذ لا يصح حجة ودليلا وزعمها صاحب المنهل بان الرواية بطل
 ثابته في صحيح البخاري بلا شك والرواية الاخرى بتغير لغتها لا تعارضها وبأن الكوفية لم يمتد
 الى البيت بل انشدها عليه ثواب كثيرة لقوله في طلب الازرار بالكتاب في الموت بشيخ طائفة
 القنوين غرور واجاب عنها شارح الارشاد واما الاحتمال كاف لرد بانها لا تفسر لمن المراد

انظر الى ما ذكره في كتابه

شاذ في الرواية
 وان كان في الرواية
 في الرواية
 في الرواية
 في الرواية

القائل في قوله انهم لم يستوفوا الى هذا البيت بل اراد بخالف القياس احتمال الضميمة ولو سلم
 فهو شاذ في كل حال والاشبه الى غيره وقال الانباري ما ذهب الكوفيين فليس يحتمل ضرورة لان الضرورة انما
 الرجوع الى الامل كصرف ما لا يصرف ولو جلت المنصرف غير منصرف للضرورة لزمنا غير الامل
 للضرورة انتهى بلفظه **اقول** مبادئ التوفيق ومنه الوصول الى اثنين ان قوله اي جمهور اهل البصرة وبعض
 اهل الكوفة مردود بان لفظ الابل اسم الجمع وهو الذي يدل على جميع الافراد على بيل الاجتماع فلو
 ان يراو به اكثر على بيل الحقيقة فضا عن ان يراو به اكثر قوم والبعض الاخر من قوم آخرين معا لا
 مجازا وجميع كونه مردودا على العلم القرينة مدفع بان لفظه قاطبة هيها ومنه حاله موكدة لا بل هيها
 يتقاربه معناه بدونه ولكن يوتي به لتأكيد الشمول ومن العلوم ان تأكيد الشمولي يرفع احتمال الجزؤ
 بل طرأ جمعا وكافة في نحو جاء القوم طرأ ونحو لا يمين من في الارض كلهم جميعا ونحو ما أرسلناك الا
 الله فالتامس كما لا يخفى على من طالع المعنى والرضى ونحوها فاذن لا ساع من التخصيص الا ان كان
 تخصيص مجازا ايضا ولا ح كلك ان هذا التخصيص انما هو تخصيص كافة للناس باكثر العرب لبعض الجمع مائة
 في كلك وهذا البيان كان مما يتعلق بالفنون العربية والعلوم الادبية والا ان اشرح في الجواب نحو اخر
 يتعلق ببعض النظم **فاقول** هذه القضية موجبة كلية لما قال العلامة التفازاني في تالاعه معارض
 في قاطبة سور الموجبة الكلية واذا قد عرفت ان تخصيصها سلبية جزئية كفى تحقها ما قال به الكوفيين وبعض
 مصرية كما اعترف به هذا العالم في هذه القضية مختص السلب الجزئي والافصح ما ادعاه من الاسباب الكافية ثم انهم
 بالجواب بما يتعلق ببعض المناظرة **فاقول** في هذه القضية مع قطع النظر عن كلك الابارة اللفظية والعلانية
 الكلية ينبغي ان يكون كلية او المقام مقامها يحصل ذلك لانه لا يسل سجان في سجان من علقته الفاخر
 لان يعط عنه المنون للضرورة فرفع في الاحتمال انما يصح اذا لم يكن ذلك فذهب جدو الاحتمال لهذا
 صدور هو القضية الكلية والافضل ان يقول لعل الشعر معنى على فذهب من جزوه فانضم له كيك من كيك

والتعريف بالمتن المذكور في حقيقته لا يصلح لأن يكون بهذه الهيئة التي هي في المتن
 الجزئية بحيث يخل بتفسيره على وجهين وتلزم في الاستدلال بالجزئية المذكورة كمنع الاستدلال
 لا ينقض من أي شيء نعم قيل فيه من أين مضمون بل هو مكسود وبذلك التعريف أيضا هو
 الذي ينبغي أن يكون جواز ذلك الزمان أن التعريف بالإمام رجع ما قبله بغيره ولم ينعقد خلاف الكوفية شيئا
 يندبه ولا مشاحة فيه أو شبهة واقع في أكثر عباراتهم كما لا يخفى على من هرب عنان حجة إلى السطول لا السوط
 انتهى لما ذكرنا من أنباء نقل الكلمة مجازا أيضا وهذا الوجه ما صحح على تقدير التبرؤ من القول بعدم الصحة
 بقول مالك أنه قول غير صحيح وهو لم يثبت بعد بل الأمر بالعكس لما صحح به الأئمة في الصحيح مضمون التبرؤ
 شأنه القول بن تمام الخطأ في نسخ العرف ناقلا عن جوازي الوضع وهو الصحيح كقوله ما ورد منه ومومن
 تشبيه الأصول بالفروع انتهى وبما يتيقن من ذلك حتى يأتيك اليقين وأما لأنه قول أهل الأصل
 الاحكام بما جازية كثيرة وبخلاف الواقع لأن الفاعلين بالكوفية والاعتراف وأبو العباس بن علي
 والفاطمي وحلب والزمخشري وابن بكير بن شام والرضي خلافا لما في البصريين فلاح أن الفاضلين إلى
 بفتح المنصرف للضرورة هم الكثيرون المتحدون ولا يوسمك من مذمبة البصريين هو الذي لا ينفرد
 في أكثر المسائل فهو المعتمد عليه لا نقول نعم لكن لا يلزم الاعمال على قولهم في كل مسألة بل جازية المنصرة فيه
 ليس من الحق لديك أن الكوفية أو منهم رواية وأهلهم شعرا ومن يها قال أبو حيان ثنائيين بانيات
 رتب البصريين بل فتح الدليل وفي الافتتاح الكوفون أربع رواية وقال ابن جني الكوفون علامون باشاء
 لعرب مطلقون عليها وقال أبو حيان في مسألة السلف على الضمير المجرور من غير عادة أجماع الذي يخالف
 وقعدني كلام العرب كثير الظاهر ونزاهته وكذا قالوا في كثير من المسائل كما لا يخفى على من اطلع على خبرهم
 والحق ما قول ذلك بعض شبهة واقع في أكثر عباراتهم مغزا إلى السطول والذوات فثبت أن المذكور
 لموضع لرفع احتمال المجازات كما لا يخفى على من اطلع على المختصرات فضلا عما يطول من الكلام

[illegible]

هذا المذهب هو المذهب
الذي عليه جمهور المتأخرين
من الفلاسفة والفقهاء
والشعراء واللاهوتيين
والنحويين والبيانين
والفرائدين والحدادين
والنظاريين والحدادين
والنظاريين والحدادين

في هذا الرسالة التي تسمى بـ "شرح القياس" التي تأليفها ابن كمال
الادوية الاسم فرغ في تاريخ ١٠٠٠ سنة من الاذعان بحكمه حاصل القياس الذي هو الاسم
حيث هي تسمية الايمان بالعلم الذي هو بين الايمان وبين العلم على جهة ذلك العلم العام
بصفاته الاذعان ايضا ماخوذ من خطبة شرح القياس في علم القياس على الواضحين في كل طور
اذ هو في رسالة بقرة العيش في ابطال مع الرجلين في كل المحدث الذي هو في كل من هو في كل لا يقدرون
على تجديد اسم الرسالة مع ذلك يعرفون ولولا ان شفع بائنان ذلك منافيا لما شاعرت بالعلم
جديرة بالجميع المستحقون لخط الاذعان فيما قال الاكابر في تحقيق بيان في كل هذه حرية بان تترجم
بصفاته البيان ما شكك في صفاته الاذعان قوله الضرورة الشعرية ترد الاشياء الى اصولها فاجاب
مرف المنصرف لاحكامه قول نعم هذا استدلالهم لكنه مرف بانه دليل على اول عليه ما نقله من الكتاب
من ان هذا هو الكوئين ليس بحد مستقلة واستدلال الكوئين من جهة الاشارة الكثيرة من لجان العرب طيلة
على وقد ثبت في موضعان العقل الصحيح على العقل الصحيح في الفنون والديكيت واصولها السماع ولذا
قال ابن كمال في انحصار الضرورة الفاضل القياس والسمع والسمع على ما هو عليه في علمه
القول بان الضرورة الشعرية ترد الاشياء الى اصولها فخط غير مسلم اما سمعت ان الضرورات تخرج
المطلوبات والضرورة لا تختص بالاشياء الى اصولها اما ترى ان الوصل في هذه الوصل بل قد
يصلح في كذا في غير ما من الضرورات ولا سيما اذا ثبت في كلام النحات في البيان شرح الدلائل
ذلك حرف محدود وحادث ضروري وهو جازر عندنا غير طيلة عندنا من العبر من اقتضا الاختصاص
ابن بيان والفارسي وجمعا اجماعا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة فذلك هو جازر
ما ينصرف في الشعر وقد جاء كثيرا في اشعارهم ثم قل بعد الاستشهاد بكثير من الاشارة والشواهد فكثيره
اما القياس فاذا جاز حذف الواو والمحركة للضرورة كبيت الكنا ببيت فبيضاء ليسى رحمة
قال

هذا هو المذهب الذي
هو عليه جمهور المتأخرين
من الفلاسفة والفقهاء
والشعراء واللاهوتيين
والنحويين والبيانين
والفرائدين والحدادين
والنظاريين والحدادين
والنظاريين والحدادين

كل ما كان في كل شيء من هذه الحجة فبما وجد في القوم ضرورة اولى والواحد من وجهي هذه الحجة
بما كان لا خلاف في ان من وجد الساكن في من عرف المتحرك وله الذي ذكرناه صفة واحدة
ابو علي ورايها القاسم بن برهان ولم يذكر ابو بكر في السراج قوله ولما عدوا من فمار من صفة شيئا في
كل الاحتمال كما في رد القول في شيئا وجدي ايضا فكل ما يقتضي ان مجرد الرواية لا يكفي للاسناد
كان كافيا اذا كان ارجح لما كان السويطي في اصول النور اذا تناقض السلكان اخذ باجتماع روايته
شيئا وجدي ليست ما يرجح بل الامر بالعكس يدل عليه قول صاحب المنهل في الرواية الاخرى بعد ثبوت
في تناقضها وايضا يدل على رجحان مرداس الواقعة التي كانت باجتماع على انشاد هذا الشعر في ان
صلى الله عليه وآله وسلم احلى عباسا من الواقعة فلو لم يكن منهم حبيبة من جسد الاثر من عباس كواحدة منها
مائة تامة واحلى عباس بن مرداس خمسين فقال العباس في الشعر يطلب الى العباسي صلى الله عليه وآله وسلم
فاحطاه العباسي صلى الله عليه وآله وسلم ايضا مائة تامة ولعلك تحفظ منه ان حسن فقال حسن فاجاب
ذكر مرداس بخصوصه فذلك الدليل العقلي اي رواية مرداس لما كان يقسمه راجحا كما عرفت يكون مع
الدليل العقلي الذي استطب من القصة المذكورة راجحا بالطريق الاولى واما رواية جدي فابصار حجة
لما من المنهل لان مرداس لم يكن جديا احوال في ياه ولا زوالا في رواية غير مرداس ولو كانت حجة
لكنتها على الاسناد لزال مرداس لما تقرر اجمالا الاحتمال على الاسناد لال لان القول في هذه العقول
وظائف غير في الغرض واما بهنا فالنظر كاليقين في العقلية وكل من الغنون فطيفة ليست لغيره على ما
لو سئل ان رواية مرداس ليست برامجة فطيفة في الغرض لا تقتضي مدحها ما كان الرضى والاضاف
ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجر روبا وان ثبتت بناك رواية اخرى اتي بها رواية اخرى كما ورد
في صحيح البخاري الذي يوضح الكتب بعد كتاب العدد وغيره من الصحاح الست قال السويطي كثيرا
ما تروى الابيات على ما وجد في نسخة ويرى ما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد قلت عن ذلك قدما

فاجبت باسناد ان يكون الشاهد في كل مرة بمجرده ثم يثبت على ما علم قال في شرحه
قوله ولا ارض اقباله فاجاب بان ذكره والناثب فان صح ان القائل بالناثب هو القائل
صح الاشتباه على ما هو في غير الضرورة والا فقد كانت العرب يشد بعضهم شعر بعض وكل كلام في
مقتضى السيرة التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في جنسها انتهى ما نقله القوم الهام من شراح
الارشاد الذي لا يعلم حاله انما اى رجل بوثقة قابل للاستئذان وام لا كما يدل عليه كلامه المتقول مخالف
لما في شرح الارشاد للوجيه الكحرجي حيث قال راد الكس قال انه سارح بر واثبة شخى فلا يكون لاجل
الضرورة او لما ضرورية عند تحقق شرطين اخوانه لا يخفى ان الضرورة متعلقة بعد اختياره والتكليف به
قد ثبت الرواية عنه وان لم تكن متعلقة بمثل التكليف اذ ان خبرا الرواية الاخرى انتمى بقطعه وكذلك في غير
القبول شرحه فبيان فمؤدوك في المسألة الصابي بخلاف شراح الارشاد ولذا ذكره الخالف له قوله انقول
غير مقبول الصح انه مرفوع بوجه آخر فاقول قوله بل شاذ مخالف للقياس وقواعد الجمهور مرفوع بان
شاذ وانما مخالف للقياس كان مخالفا للاستعمال ايضا فهو مرفوع ودوالا فهو مقبول ولو كان المراد الاول
في هذا الموضع في ثبوت من اشياء اليقظة سوى بيت عباس ولذا قال الطوسي في شرح الارشاد واما قوله
عربا انه قد تفرغ عليه فانهم لم يمتدوا الى هذا البيت فخطبوا في ثبوت عليه ثوابا كثيرة والاستاذ
البارع العاصم نقل قريبا من عشرين ميثاقا في رسالة السماء بالانصاف في جواز نسخ
الانصاف من باراد الاطلاع عليه فليجعليه وان كان المراد الثاني في معنى مخالف للقياس كونه لا
في مقبول الا يصح لان يطرح من سعة الكلام فخلاص الضرورة فخرج قوله لا يكون من باب الضرورة
بل شاذ لان الشاذ بهذا المعنى لا ينافي في الضرورة على ان الشاذ هنا ثابت من مخالفة القياس
وانما نون الكبريون لم يخطوا في ذلك قالوا نحسب مخالفة بل هو عين القواعد عندهم واما خلاص
قانون البعير فليس من حكم عليهم ولا على المتقين من التنازع من دال لا يربهم اتباع البصير

ثم سئل قوله لا تسلم من المردود باننا وظل الوجود **اقول** في عجب جدا وورد في المتن لو كان قديما
 ليس مما يحترز عنه والاعطام بليون من تلك الخرافات والادعاءم بل غافرا عنه قبل الاستعمال مخالف
 القياس وهو قابل للاخترازا واستمراره ولذا رده المستنون بان كثير الوجود اي وان كان مخالفا لقياس
 لكنه موافق للاستعمال فهو مقبول **قوله** بل يدعي مخالفت القياس استعمال الضمائر **اقول** في هذا
 خط وقع من عدم الاطلاع على اصطلاح الشاذ والقبول المردود ولا يعلم ان الشاذ والممكن
 غليل الوجود الاستعمال في غاية التسليم ان المردود كذا فمفهوم الاستعمال مطلقا ولو كان الكلام في استعمال
 الضمائر دون غيرهم فلا يحترم اما ان يسلم غليل الوجود في استعمالهم وهو ممكن او كثير الوجود وهو ممكن
 فهو لا يصلح للاخترازه عند ولا ثالث لها **قوله** ولو سلم فهو شاذ اي قابل بالنسبة الى غيره **اقول**
 لعل المردود غليل في استعمال الضمائر بالنسبة الى صرف المنسج ولو كان كثيرا في نفسه ولا يخالف ان
 الجواب عجب جدا كيف وشك لا يصلح للترك في مقابل له اخترازا وكثيرا ما وجدنا مثال ذلك في المتن
قوله قال الانباري ادا **اقول** انهم جميع مستقره لكونه يعرفه ووجهان الجواب مستقره على القول
 من كلام ابن تيمية في اصول الفقه ايضا لا يخفى عليك يا راج النصف ان قول هذا القوم هو
 اجاب عنها شراح الارشاد واه صحيح بان الجوابين من مخترعات الشراح المذكور وهو غلط اذ لم يقل
 ذلك الشراح قط بل قال ما يجب عن الثاني والاول على ان الشراح المذكور ذكر بعد الجوابين
 فزعمهم ورود الابيات الكثيرة الواردة في المتن التي بلغت حد الكثرة انتهى لكن تركه المحض التحصيل
 لولا احاطة الرضى والشرح بالاشارة الى ان البري وغيرهما لكن نقل عنها اقوالا موجهة عند رتبة الاعانة
 قوله وترك الاقوال الصحيحة الراجحة عندهم لمحض قصبة معناه وقد عرفت مناقض قول الانباري ولو صح
 لمرة ما ورد في قول الرضى الانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم تجزى بما ذكره من غير ما خلاطه
 كلام باحاطة بما ذكره والنصف لا تكن من المكابرين فان الحق حون ولو كرهه لم يكرهه من جاز

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فتب

الفوائد الواقعية في رد الاولاد بام الابية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد المستهين احمد المدعي شيخ الاسلام قد جري الكلام بين الاستاذ العلامة ومعا صرة القرم البهام
 او صلبنا الله النعام الى غاية الماسول وينتهي المرام في قول الفاضل البهاك علي حاشية اسيد البرد
 فملك الاستاذ الاسلام سلك الاكرام حيث ذكر المعاصر بالتعظيم والاكرام او ذكره من غير التشنيع
 والندام واقضى القرم البهام ثانياً قد اقام البهية اللام حيث اني تشنعات لا يناسب للعلماء الاعلام
 وذا الجود لا يذكرني جواب تشنيع الاكليات مل على تعظيمه فان التشنيع من اداب السفيه والجهال علامة
 العجز عن الجواب الاشكال ولنعم بل في الفارسية سه جا بلان از جواب چون باشد زين
 وشمس بجنا نند فاقول قولي بذاتي رد التشنيع كقوله مدوره سه كال اصفيائي كافر خوانند
 چراغ كذب را بنود فودعي في سلمان قصص اندر كافات مدودعي را نباشد جز در وعي نقص
 على المقصود متوكلا على البهيم العبود ونسب وريختي بذه بالغباء الواقعية في رد الاولاد بام الابية فاقول
 ان الفاضل البهاك صدر زين حفيان فله لاسن دقة فقه في حاشية على شرح الرسالة القطبية رؤساء
 بنميتين جمع رئيس وتحت عليه الفاضل البكيني بان قوله بنميتين غلط واصحهم بضم الاول فتح

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الثاني و هذا القول منه قرين بالصواب لاشارة فيه لارتباب من العجب العجائب ما نقله القرم الهام
 في اجواب من ان قوله بضمين تطبيق الحرف الثاني فيه من غير كسر حجة من غير اختيار عليه السلام
 الباع الطام ان التطبيق في حلية اللغات من ان شدة المعاني الالف الحلية وتليست اللغات بذ
 الكلام مع كونه غنيا عن التصحح والبيان اشبه على بعض ابناء الوقت الزمان فلام انقصى عنه واحد
 هذا فخر عن الصيان لا يقبله الطبع المتقيم ولا يخرج في السليمة من الاذمان بل منقرض من ساه
 الاذ ان حيث قال ان مقصود المقام البلغ والهام السمع افادة توجيه تصحيح الفاضل الحاشي
 وهو من جملة على التثنية المتكلمية بمعنى التفرقة بين الجملتين احدهما شئ من جملة على خطا بالضم واد
 والمد العظيم خطا ورش وروما وكرم وكرام و آخر بانضمض الحش بان خطا بالضم وفتح و
 المدح عظيم قد اك التوجيه الوجهية من باب تبيين التكنة بعد الوقوع وليس المقصود انه يسوع اتيان
 التثنية التثنية حلية اللغات حيثما وضعت كيف وحي قول التفرقة الحق ففتح في العبارة واد
 بالتثنية التثنية وقوله لاشارة في هذه التثنية سياخذ الاحكام على الشوع وقيام القوية بالصا
 عن قوم خلاف المطلوب وقوله ثم كان محرم المورد للدقن الى قوله لمعني تذكرا بين اكلان بقوله
 في اسماية المنبهة المتطابقة على ذلك القول في اشارة الى ان فيه نوعا من السجكا لا يخفى انتهى وبا
 نكون عليك انقطع عرق ما توهمه من هو عامل حش اكلان والقواية وسرل عن طريق العظامة والدريه
 من ان التطبيق في حلية اللغات من ان شدة المعاني الالف الحلية وتليست اللغات ثم كلامه بغيره انتهت
 بكلامه التي تراها بعيدة عن افواه اولى الاباب فان بي الاحرية بان تلقى وترد على وجه التراب
 الحزاب والاشغال بترتيع تلك المقالات والحقان من باب قضييع القوالات التي باس بان منه
 على سبيل انحصار لم يستيقظ ذلك القرم انهام وانشاءه عن نوم قلة التدبر وسه العظلمات وفتح
 عن التقه مرة اخرى يشك في هذه المقولات والافلاحي قول فخر الا وغيب اليه ولا تسر كل خبيثة لا

والله اعلم
 في بيان ما في
 من غير كسر
 حجة من غير
 اختيار عليه
 السلام

ج. ب. ح. د.

يُشْتَعَبُ بِأَعْلِيهِ فَاَقُولُ فِيهِ مَعْنَى مَا فِي كَلَامِهِ مِنَ الْقَبَاحَاتِ أَمَّا أَوَّلُهَا فَلَانْ قَوْلُهُ مَقْصُودُهُ التَّعْلِيمُ لِمَا قَدْ
تَوَضَّعَ لِحُجَّتِهِ قَوْلُ الْعَاضِلِ الْحَمْدِيِّ إِلَى قَوْلِهِ بِجَوْنِ الْقَرْنَيْنِ الْكَلْبَيْنِ قَوْلُهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ يَسُوعَ اثْنَانِ الثَّانِيَّةُ
التَّعْلِيلِيَّةُ عَلَيْهِ الْعَلَاتِ مِمَّا وَضَعَتْ يَدَ لَانْ دَلَالَتُهُ وَتَحْتَهُ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ يَنْصَحُ بِمَعْنَى مَا يَمِينُ
الْقَرْنَيْنِ لِأَجْلِ دِيْنِهَا وَقَوْلُهُ لَمْ يَشَاحْضَنِي بِهَذِهِ الثَّانِيَّةِ سَبَاعُنَا لِعَدَاوَةِ عَلَى الشَّيْءِ أَهْ صَحِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ
مِنْ دُونِ مَعْنَى مَا يَحْتَمِلُ وَمَعْنَى مَا أَمَرَ زَائِدًا قَوْلُهُ بِمَا نَقَضَ فِي ذَلِكَ قَبْلُ هَذَا الْإِتِهَانِ فَتَقَطُّوا
أَمَّا ثَانِيًا فَلَا نَسْلَمُ أَنَّ شَيْءَ جَمْعِ فِعْلٍ عَلَى عِلَّاهُ قَرْنِيَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرْتُ كَيْفَ وَفِي شَيْءٍ جَمْعِ فِعْلٍ عَلَى مَا ذَكَرْتُ
مَعْنَى مَا كَالْأَصْحَالِ وَالْأَفْعَالِ نَحْوُ الْإِشْرَافِ وَالْإِثْرَارِ وَشَيْءُ جَمْعِ فِعْلٍ عَلَى عِلَّاهُ مِمَّا يَكُونُ عَظِيمٌ
عَلَى عِلَّاهُ لَيْسَ قَرْنِيَّةٌ تَأْتِي عَلَى أَنَّ هَذَا يَجْمَعُ عَلَى دَوَّارٍ وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَا نَسْلَمُ أَنَّ شَيْءَ جَمْعِ فِعْلٍ عَلَى عِلَّاهُ
وَالْفَتْحُ قَرْنِيَّةٌ عَلَى كَوْنِ بَيْنِ يَجْمَعُ عَلَى رَوْنٍ لِيُضْمَ الْأَوَّلُ وَفِيهِ الثَّانِي فَاغْنَى إِذَا لَمْ تَذْكُرْ عَلَيْهِ وَبِأَيَّ إِذَا
ذَكَرْتَ فَكَلَامُهُ الْقَرْنِيَّةُ لَعَلَّاهُ مَعْنَى مَا يَحْتَمِلُ عَلَى الرَّقْعِ خِلَافَ مَا يَتَقَادَمُ مِنَ الْقَرْنِيَّةِ وَكَهَذَا
الْقَرْنِيَّةِ الثَّانِيَّةِ وَأَمَّا رَابِعًا فَلَا نَسْلَمُ أَنَّ التَّعْلِيلَ فِي شَرْعِيَّةِ عَلَيْهِ الْعَلَاتِ مِنْ لَيْسَ الْكَلْبَانِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَرَامَاتِ لَيْسَ
الْعَلَاةُ الْقَرْنِيَّةُ الْكَلْبَانِيَّةُ وَلَا تَرَى أَنَّ عَلَيْهِ الْعَلَاتِ أَمَّا وَضَعْتُ لِرَفْعِ الْقَبَاسِ مِثْلَ الْبَيِّنَاتِ مِنْ كَلَامِهِ
وَالسَّكَنَاتِ خَلُوجُ التَّعْلِيلِ بِحُجَّتِ الْمَقْصُودِ وَيَتَلَبَّاهُ لِرَفْعِ الْعَلَاتِ وَفِيهِ الْكَلَامُ وَبِأَيَّ الْبَيِّنَاتِ
عَبْدٌ وَأَمَّا سَابِعًا فَلَا تَرَى أَنَّ لَوْلَا بَعْضُ الثَّانِيَّةِ الْمَقْرُونَةِ فَلَوْ سَلِمَتْ الْقَرْنِيَّةُ لَعَلَّاهُ خَيْرٌ
وَأَمَّا سَابِعًا فَلَا نَسْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ أَخْرَجَ تَحْصِيلَ الْحَمْدِيِّ عَلَى أَنَّ هَجِيَّةً عَظِيمَةً عَلَى عِلَّاهُ بَدَلُ عَلَى حِجَّتِ الْإِشْرَافِ
عَلَى دَوَّارٍ وَكَهَذَا سَلَزَمَ جَوَازَ الْقَبَاسِ فِي الْعَلَاتِ وَأَنْتَ تَقُولُ أَنَّ مِنْ الْمُنْزَعَاتِ كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ
وَأَمَّا سَابِعًا فَلَا نَسْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ فَبِهَذَا الْوَجْهِ لَوْ جَاءَ فِيهِ إِشْرَافٌ إِلَى أَنَّ فِيهِ دَوَّارٍ الْعَبْدُ وَكَهَذَا قَوْلُهُ
يَبْعُدُ كُلَّ الْعَبْدِ لَأَنَّ الْوَجْهَ الْوَجْهَ لِكُلِّ جَمْعٍ مَعَ الْعَبْدِ الَّذِي يَجْمَعُ مَعَ الْعَبْدِ جَوَازَ كَيْفَ أَمَّا ثَمَانِيًا فَلَا نَسْلَمُ
وَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَبْقِيَ الْكَلْبَانِ فِي مَحَلٍّ إِذَا مَوْضِعُهُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمَرْغُوبَ بِهِ جَوَابُ رِثَافَةِ الْكَلْبَانِ

ليدلوا وقع ليس بصحيح واما ما سافلان قوله ليس المقصود انه يسخر اتيان القضية التخليدية عليه
 لغات حيثما وقعت اه بل على انه فهم مقصود اجراض استاذ العلم انهم سماع التعليل في حلية
 لغات حيثما وقع و هو غلط فاحش في مقصود ان التعليل في حلية الناس مع ما جعله قرينة النص
 بطلان واما ما سافلان قوله وحججه قول المحرر الحقن في العبارة والى بالقضية التخليدية
 بت شري كيف يحج ذلك فطية البيان وعلينا التسليم او رده بالبرهان واما احادي عشر فلان
 له اشارة الى ان فيه نوعا من البعد في الراجح كنه بعيد وهو باطل فكيف يكون صحيحا واما الثاني
 عشر فلان قولني اخر نقل كلام الاستاذ البارح العلم ثم كلامه بعنوانه فخطا اذ لم يورد كلام
 استاذ العلم بعنوانه بل غيره بالنصب والعناد ومن عدم الاطلاع على المراد من العبارة
 القيمة فلا بد ان نقل كلام الاستاذ العلم بعنوانه ليكشف لك حقيقة بانه فاقول فاقول الاستاذ
 يعني ان الفاضل الهباري ساج في كثير من الافاظ تركنا بالامثلة فارقى المقولات عن اصلها فان رفع
 بنسبته ان النسب التخليدية الى صحها وتذكرنا انها يكون دليلا على ما اوراها التي منها ما
 بوضعها كقوله ما دام خيام العلم جهودا موضع خيام الطير مضروبا كما لا يخفى على من له ادنى سكة في
 نون الاودية وكقوله ردساتيتمين موضع يضم الاول ومع اخر المحررين فمن الناس من قال صحها
 له انه يضم الثانية منها راجع يضم الاول ولا يخفى انه ابداع وجهه يستل في شريعة العربية والفتحة
 من قال ان الثاني مفتوح حقيقة لكن جبر عنه بالمضموم تخليفا كالابوين يعني بها اما واما وان تعلم
 التعليل في حلية اللغات من اشد المصنعا والافت احلية وتلست اللغات هذا كلامه بعنوانه وان كل
 لور غيره بقوله ولا تلست حلية اللغات واذ قد فرغت مما تعلق بقول القرم الهباري فقل كلام الاستاذ
 روع العلم ملكت على بهذا المقام فاقول قال الاستاذ العلم فاقول انهم الزام فوري بين كلام جري
 في مجلس من العلماء وجم غير من الفضلاء هو كان صحا فقول الفاضل الهباري ان ردا

هذا هو المقصود
 من العبارة

٢٢
 صحيح بلامين وليس مخرج رئيس كما قالوا انوليس في ترتيب الفقه سنة اثروا حين بل مخرج راس راجي
 نقل من شرح صحيح البخاري على الما هربن الراغبين من الفقه ان جميع الراس من مخرجين
 بدون الالف المددودة فاشتباه عليها الروس مخرجين بدون الالف بالروسا صاحب الالف المددودة
 وعمل الذي اوقعه في هذا الاشتباه هذا الحديث اجماع الناس اجماعاً رؤساً وضبط شرح الحديث
 بجزء وتوزين جميع راس لما كانت رؤساً جميع الراس بدون الالف في هذا الحديث لكونه منصوباً و
 رؤساً بالجميع رئيس في الكتابة واحدة باعتبار قانون الكسرية مشتقة على احد ما بالآخر في جميع الجمل
 في شرح هذا الحديث روسا بضم هـ وتوزين جميع راس وضبط بالجميع رئيس
وهو ان لا يكتب في هذه الفقرة ليعلم ان

اتهي وقال الازهرى في تبذير النكات هو منهم

وهم الروسا اتهي الله علم

عليهم واعم
 تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فما ينبغي الاغنام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله الاكرام واصحاب النظام فقول
 المستبام احمد الشتر شيخ الاسلام لا يخفى عليك ايها الذكر المصنف البري عن التكلف والتعسف ان سادتنا
 البارع العظيم المستغنى عن السماع وشرح افضل الاكرام قد نثرت على بواش سيد الاذكياء المعروية على
 شرح جلال الكرام حسن قرابة تلك البواش بعض الفوائد الشريفة والعوائد الغنيمة غير ما صدقنا ليد
 السعدوين بل عازا على توسيع القول المنين كما هو عادة العلماء اولي الابواب من تحشى الرسائل فكأن
 ولما رأى بعض الماصرين تلك الفضيلة التي احاطوا الله تعالى حالة التحصيل اراو بعد ما شجج حمر في المنكر
 والتكليل ان يعترض عليه فلم يستطع ذلك في زعمه ايضا الا على بعض الافادات وخرز خردية لانه وتود جرة
 الرقيات فحش تذكر سره فبه لا يتكلم عن زعم الفقه وعلية وبه ولا شئ طلبة بالتحقيقات البديعة الشريفة
 في قوس البغوات السعدية ناسبا لايها الى بعض تلكه يريه لاني قد ابا حقائق الاسلاميه في رد
 لكفريات البراهيم وما انا اشرح في الزام شوكلا على الله المنام فأقول من الافادت لما فاذا معلقا
 السنية وهي على التقدير الام في قوله الحمد لله وفيه اشار الى احاديث الكماله وهي حادثة الله تعالى

لثباته يقول ابي لا يجوز لام الاستعراق على تقدير المسمى القاطن دون البكادير الاخر فان المسمى كل واحد منهما
 ومن الجاهليات حادثة مخلوق بالتمثيل كما في الشعاع الظالمين في هذه صفة شخص طيبين انسابه اليه سبحانه ولو لم
 في امره وفيه ان الشارح لا يجد الامور من جنسها من عبودان فبذلك بالتمثيل كل قصد تعظيمه وتجيده فهو
 النكاح صفة نقصان سببه المخلوق كمنه صفة كمال باعتبار انه تعظيم لصفة الله تعالى ولو سلم من المحموديات
 ايضا صفة نقصان فلا يجوز لام الاستعراق على التقادير الاخر ايضا فلا تنسب لقوله على هذا التقدير انتهى ما تعرض عليه
 المعاصر المذكور اولاً بأنه مأخوذ من كلام أسوة المتبحرين فيريد بهج العلوم مولا تاج عبد الصلح ثانياً بأنه مأخوذ من
 بالاسم لان من المحموديات ما لا يناسب انسابه اليه تعالى كالمحمودية المخلوق باكل الاطعمة اللذيذة مثلاً
 على كانت صفات المخلوق عن اعطائه تعالى فالمحمودية حقيقة ليس الا بوجع المحموديات كلها راجعة اليه سبحانه
 فلام الاستعراق على التقادير الاخر تام بلا مزية انتهت عبارة الصحيفة اقول جوابي الاول ان اسناد
 العلم انما اوجع قول المحمدي لم ينسب اليه نفسه بانه من جنسها من نتائج النكاح بل القيل القطار ان من لم يكن
 لم يكن نصافي ذلك فكونه مأخوذاً من كلام بهج العلوم لا يضره وهذا الضمير منه ليس على سبيل التعليل على وجه
 حتى يتم ثباته بل على سبيل توضيح مطلق الكسب مع انه كان في كل حين قرارته تلك الحاشية فيجوز عدم المرجعية اليها
 حاشية بهج العلوم بخلاف المعترض فانه جعل هذا التعليل سخره وادعى يتم ثباته فون الا يتم بعد ما ضج عمرو في
 التدريس والتعليم ومع ذلك كلامه مأخوذ من حاشية غلام سجان بل ليس غير كلامه فانه قال فيها فان
 قيل فكذلك من المحموديات ايضا ما لا يناسب ان حيب اليه سبحانه كالمحمودية المخلوق باكل الاطعمة اللطيفة
 وشرب الاشربة القندرية وليس الملبوسات البشرية فقلت لما كانت صفات المخلوقات كلها من عبادة
 الله تعالى واعطائه في المحمودية حقيقة ليس الا بوجع المحموديات كلها راجعة اليه سبحانه وان كانت بحسب الظاهر
 المخلوق لمتى فاذن انقلب عليه رعي التخليط والتعريض وصدق من حفر في الاخيرة فقد وقع فيه جواب
 ان في الذي هو بمنزلة قول غلام سجان كما عرفت واتخذ هذا المعترض ان في هذا القول عندنا غلط فحاش

لأنه إن أراد من قوله فالعبد حقيقة ليس إلا عبادة. ان اعطاه الله تعالى صفة الخلق صفة الخالق فهذا
 الاعطاه صفة اخرى كالله تعالى يرى الصفة المخرجة في الخلق وليس الكلام فيها انما الكلام في الصفة .
 التي احصيت في الخلق من المجد والسلا والشجاعة وبذل المال والعبادة والجهاد ولا يرتاب عاقل ان
 بمثال هذه الصفات موجودة في الانسان حقيقة وانصافها حقيقة والا كزم ان يكون قولهم على ذبي
 وبذل المال وجا بهما زوا على اشياء التي بالاركان المخصوصة وبذل المال وجا به حقيقة ولا يقول
 الصديقان كلف العباد انهما كانا عليها دون على عطائه تعالى هذه الصفة اذ هي صفة اخرى على
 ان ذلك يستلزم جواز احد على الصفات الثلاثة ايضا لان اعطاه تعالى ليس ذمرا بل اعطاه القدرة
 يا امر محمود وان اراد ان الصفة التي للخلق حقيقة صفة الخالق بالغة ومجازا فهو لا يتناسب في بعض الصفات
 التي هي صفات نفسية بالنسبة اليه تعالى كالاكل والشرب ولو سألته وبذابهية انا والاساذ العلم
 كلف صح قوله لام الاستحقاق على التسوية للعلم بالمرية ظاري بالجماعة من حيث من ذجاج وقال فما
 البعض في توضيح هذه الاشياء من ان مقصودنا من المقصود حصة التقدير في العبادي فقهه الذي هو
 لا يجوز فيه الا لام العبد دون حصه في هذا التقدير يعني المقصود حصه لام العبد على المعنى القاطع فانه
 يمكن على التقدير الآخر ايضا ظاهرا وان لام العبد يستقيم على كل تقدير فاساس المحر ليس محكم وان الفضل
 في المعنى القاطع يكون فانه لا في غيره فالتناق الى الغنم التوحيد والطبع يستقيم من الحادية لله تعالى هو
 كون المحر فانه تعالى ولا احسب من المراكبين في ان قيام المحر به تعالى فانه هو في حادية الله تعالى
 لقته دون حادية غيره له تعالى فاذا لم يكن فيها الا الوقوع دون القيام اقول كلامه هذا مقصود من
 وجوه الاول انه اراد الاشارة الى اسم السيد الذي من قوله زاهد المحققين بطريق الطائفة كقولهم بعض
 اشارة الى الماسح عليهم لكن لا يخفى ان هذه الاشارة ليست بمثل شير اليه القوم في ان اولهم كقطب الملة
 الدين فان القطب له مراتب بالملته والدين وله فضل على اهل الاديان بل على اهل المصالح والشرف

٢
 أحسن من ذلك بناء على أن منية الخليفة ما يضاف إليه عبارة على الاسم غارة وما لا يفتاه
 السامع وهذا وصف مختار ليس من جنس الصفات التي يختص بها بل من الصفات التي
 غاية ما يمكن في رتبة ما دون الشخص وليس في الصفات بل من الصفات وكذا ما يبرهن من
 الاعتبارات والملاحظات في كثير من القضايا كالاختصاص على من طالع مقالاته وله من الأدوار والخطب
 أن هذا المعنى في حاشية نظام سجان مع أدنى تغير في العبارة من النصيب إلى المركبة أو فيهم المراد
 على هذا التقدير تقدير المعلومات والمقصود هنا اختصاص هذه التقديرات بالعبودية وتخصيص هذه
 التقديرات بظاير وأن هذا التقدير يقتضي تخصيص مع جميع ما عدا ما من العبدية ما سب على تقدير الظن
 أيضا لا يرد أن الاسم لكل العبد على كل تقدير فاصح التصريح في هذا المقطع وقال مولانا محمد أمين رحمه الله
 في أعلى طين تخصيص في المعنى بالعبدية لا تخصيص العبدية بهذا المعنى انتهى بالجملة نقل في الأصل قول
 الاخيرة وهذا الوجه أدق لأنه كما عرفت وأنا لست أن أحصر المصريح في قوله أن الغفل في المعنى الغفل
 يكون قاطعه لا في غيره باطل لوجود قيام الغفل في المعنى في المصدر والمعلوم أيضا والراجح أن أحصر في
 قوله أن قيام المحمدي تعالى إنما هو في حاشية الله تعالى نفسه باطل أيضا حصول قيام المحمدي تعالى إذا
 حده لغيره من المخلوقات أما ترى أنه تعالى حمدني كثير من الآيات أنبياء وكتبه ولا شك أن هذا المحمدي
 قائم به تعالى وليس نفسه كالاختصاص على اختصاصه عن الخلا والاذكية وأما الخامس قال في قوله دون
 غيره له تعالى إذا لا يقتضي فيها إلا الوقوع دون القيام به تعالى وان كان جاعلا لكنه لا يتم على ما اعترض
 به تقليد الغلام سجان فإنه قال لما كانت صفات المخلوق من إعطائه تعالى فالحمود حقيقة ليس في مجرد
 المحمودات كلها راجعة إليه سبحانه ولكن إن يقال على حسب قوله أنه لما كانت صفات المخلوق من إعطائه
 الحمود حقيقة ليس إلا مخرج الحمودات كلها راجعة إليه سبحانه من غير فرق فإن الحمدية أيضا صفات المخلوق
 بالمحمودية فيجوز لام الاستعراق ويجنس على تقدير المعنى القاطع فيجهدم أساس في حصره التقدير العبدية

دون حصروني في التعبد بطلان ذلك لا بد من الاستعراق على تقدير كون المحمود مسبباً للفاعل
 لكان للمعنى ان جنس المحمود يعني الحادية او جميع افرادها المعنى ثابت له تعالى وتخصيصه وان كان باطلاً لما
 عرفت ان من الكمالات ما يكون قائماً بغيره تعالى فالمقدم كذلك والثمرة تنبئ عن الشجرة واد ثمرت
 ان الاصل باطل فالفرع كذلك لما تبين لميك ان الكمالات كلها ممكن الرجوع اليه تعالى والقيام به
 سبحانه وتعالى على اعتراف هذا القائل وتبين بطلان العقل من الكسبي واعد عليه حيث قال ثم اني انظر
 الى العقول السليمة ان فرداً من المصدرة المعنى الفاعل يكون مختصاً بما يترفع عنه ولا يصح ان يترفع عما عدله
 ليعرف ان لا يترفع ذلك الفرد من ذلك المثال يكون مختصاً به قطعا ولا يتعدى الى غيره حقيقة بل لو كانت غاية انساني
 وجبت مثل هذا الجارية في العالي انتمس لثانية ايضا كانه انما هو الكسبي في القول كمثل بالانزاع عليه قول
 او لا حاصل كلام الكسبي ان قيام المحمود به تعالى انما يكون حقيقة لو كان بغيره عارداً ووقع المحمود عليه تعالى
 انما يصح حقيقة لو كان محموداً بواجده المخلوق او بغيره وما رجوع محمودية المخلوق اليه تعالى فليس محمودة
 تعالى حقيقة ترجح لا يصح على جميع التعابير الا انهم نهدوا المعنى ان المحمود خاص الذي قام به تعالى حقيقة مختص
 به كذا المحمود الذي وقع عليه تعالى حقيقة مختص به سبحانه وانما الذي قام بغيره تعالى او وقع عليه تعالى
 فهو قائم بذلك الغير حقيقة او لم يخلو قولنا غاية ما قال الكسبي ان اختصاص جميع افراد المحمود به مثله
 او شبهها به تعالى حقيقة غير صحيح فلا بد من المعنى الاستعراق والتخصيص في قاسده لا يلزم منه النقي المذكور
 انصرف في التعبد المستدير لان التعبد به لم يرد ان هذا المخلوق بعبادة الخالق حقيقة بل بانزاعه ابعاداً على
 ارادة هذا الجازان المبالغة والافراق في مقام تعدد من الوجبات العادية والمحمود بما يوجب بطلان
 في غير المحمود وذلك يحصل بارادة الجازان لا بد من حقيقة فيكون المعنى ان المحمود الذي قام به تعالى او وقع عليه
 مختص به تعالى وفيه المعنى بعبادة المخلوق ايضا بان يقال المحمود الذي قام به بغيره او وقع عليه مختص
 بخلات المعنى المجازي انكم لم تستندوا لفعال العباد اليه تعالى لانه هو الموفق واسطى دون العكس كما هو

الظاهر و لهذا التفتت اختار العلامة القمي و القزازاني و الجرجاني و غيرهم من المفسرين الشافيين
و اتفق بين المتأخرين انهم ينفون الاستراق في المحدث و اجماعهم على تحريمها لما لم يثبت في القصاص
المحدث في مقام عدم صحة او مجازا مبالغة حصول كمال المدح يقتضي ان ذنب المذنب عليه العار وليس عليه العار
و من على التعلق عن هذا المراد و نسل المذنب او قومه في هذه البرطة الظلم الخطأ حقيقة في قولهم محمود و زيد و انما
بسبب الظاهر مما لا كنه في حقيقة محمد صلى الله عليه و آله ان ذنبا لا عار ليس حقيقة و لم يدر ان حقيقة
بنك ليس متقابل المجاز بل متقابل الظاهر و مولايا في المجاز و اذا ثبت ان ما اعتمد عليه العلماء على القصاص
كما في قولهم عليه حيث شغل و اذن انحصرت جميع القادير في المحدث و قطع عرق الاستراق
فانحصار بعض القادير في المحدث ما يوجب طرحها من المحققين و جميع الاستراق كما افاده قوله للمحققين
على السبغ على النظر المتوسط لابل على مسلك النظر الخطأ كما عرفت من مصلح الكمال و لا تعجل لعلنا
الى ان لا نذكر كلمة من الفقرات و الزبائن و من الابطال و انحرافات و اذا عرفت ان ذلك يثبت بنا
و زان افاد استنادنا الباري العلامة في حاشية المدة على ذلك المقام و هو هذا قوله على التمسك
باللام المحدث يعني ان هذا التقدير لا يحتمل غيره و اللام بخلاف غيره فانه يحتملها و الاستراق في المحدث
ايضا و لو كان الشخص حاد و لو بالاستراق و نجس مبالغة ليس معناه الكمال انما الكمال في كونه محمودا
فاحادية لا يناسب استنادها اليه تعالى اما اذا اريد بها الحادية الكاملة التي لا يمكن من غير
يشية اليه قوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما اتميت على نفسك الحال لهذا المطلب
ليس الا لام المحدث و فيه ان هذا الدليل جازي في المصدر المعلوم ايضا فانه يمنع العلم لان يقال المراد
به التقدير المبني للفاعل و ما يقوم مقامه من المصدر للعلوم و قيل في وجه التحريم ان لا يرد الاستراق في المحدث
كلام من معنى ان نسبة الحاديات اجمع الحاديات لله تعالى و هذا باطل لان بعض الحاديات ثابت لغيره
فان نسبة و فيه ان هذا دليل على عارية المحدثات فلا يصح الاستدات و محبة عارية المبني للعقول

وجمهوري ايضا فان قلت محمدية وكن كان بحسب الظاهر لزيد كنه بحسب الحقيقة بعد تعالى لانه يكون
 محمدا لم يكن متصفا بصفة الكمال والاحصاء لا يحصل الا بحسب تعالى كما لا يخفى ارجح الى كمال الله تعالى حيث
 كما لا يخفى حال الحاميات ايضا كذلك لان قوة المحرقة كونه عا لا ايضا من اعطاء الله تعالى من
 الحاميات ايضا واجبه الى الله تعالى والفرق حكم وقيل فيه لو اريد الاستغراق او ينجس على ذلك التحدير ليرى
 رجوع بعض الحاميات الى حقيقة ايضا اليه تعالى كعادته بعض الشعراء لسلطين الطاميين هي حقيقة نقص لا
 يمتنع اقباها اليه تعالى ولو بالقدرة فيه ان القضايا الشرعية ليس فيها التصديق والاذعان حتى يمتنع لفظان
 الامر بل التصديق والتحليل والحادية المذكورة وان كان على ما لم يفضل لكن الشاعرا كما تصدق تعظيم ظاهر او
 ساطع فو في الحقيقة لا يجد الامتناع من ضرر عاتة وكما لا من كماله لا يتصوره ولا عاتبة في انساب تصدق
 في تعظيم الظاهر والباطني اليه سبحانه ولو سلم من المحرقات ايضا كذلك فليجوز ان سبقت
 تصدق المسمى للقول ايضا هذا وقع قبله تعالى الله اعلم بحقيقة الحق ومنها ما اوردنا على قوله قلت تصدق
 مبداء على سبيل الاستلزام صدق المشتق على المشتق الا ان كان متعلقا على ما يصدق عليه مشتق آخر لا يستلزم
 صدق المبداء على المبداء وانما يلزم ذلك لو كان بين المبدئين تماثل وانما في المعلوم ومن المعلوم
 انه بينهما تنافي بوجه ضرورة عدم الاتحاد بين العام والخاص في المعلوم اقول لنا دليل على خلافه
 نقول الحمد قول ضرورة صدق الاعم على الاخص لا فرق بين المقول والمحمود والقول الحمد اللان لا
 مشتقان من الاخيرين فكما ان الحمد المبدئين اعم من الآخر كما اشتق اعمها اعم من الآخر فليز من كون
 المحمود هو المقول ضرورة صدق الاعم على الاخص لا ترى ان اخص اعم من الضرب القوي المستثنى
 من الفعل الاعم يحل على الضرب المشتق من الضرب الاخص انتهى بلفظه من غير تعبير ولما لم يقدح في
 انه لو لم ينعض بها كاشية الى جملة اخرى حيث نقل او لا قول بل كمال الدين ثانيا قول الموقر
 علام سبحانه قال انما نقل قول علام قال علامون عليك فله ان ما وقع لبعض انباء

الدهر من اشكال تلك الحاشية الى نفسه وذكرنا انك حاشية مستندة الى ذكرنا ما عجيب كل العجب قول
 حاصل كلامه في العاصم ان في الاقراص موجود في حاشية كمال التحسين للولوى غلام سجان ليس من
 نتائج افكاره مستندة الى العلم وموجود في شمس الامداد ان سلطان يطلب قول الاستاذ وما له يطلب
 قولها واحد لكن الاستاذ لم يصحح بان من سوانح الوقت او من نتائج الافكار لنا وقوله قول قلنا دليل
 غلامه ليس نعم عليه كيف يشاء العلامة يقول في صدره كل قول شمس مستندة قول ومع ذلك لا يكون
 خولته من نتائج افكاره والماشار الله وكذا لا نقفها كصاحب الهداية وغيره يقولون لنا دليل كذا مع انه
 لا يكون من مبدئات الفاعلين في قايان الاستاذ العلام اوضح مغيب الكتاب حرره على حاشية
 بين قديمين في التباسه من جهة اوجه اخرى لم يخر حاشية كمال التحسين في ذلك المعين كيف
 قليل لوجود الحاشية غلام سجان الان تعلقت من كل اهل في الدار وكان الاستاذ كتب
 ان ذكره في القراءات ستة الف مائة وثلاثة واربعين من الهجرة فهذا في حقيقة من التوارد والماشار ان
 الاقراص بعدية كان له داعي غلام سجان بل بالطريق الاولى لانه الف حاشية ولهم بنما ظاهرا
 يشي حال في حقه فصل قول الملاك الدين قال في قوله مستندة انه اخذ قول الغير فليس ذلك الا
 لفه انهم جعلوا في سورة الاحاسد او ما بارباعا ظان شرح لقول فكان يصحون من الغير من العجب
 ولوم من دون البقرج باسم المبدع الاتري ان صاحب المداكر ايضا وعي كير ان اقوال الكشاف ان
 المتأخرين بهذا ذكره في احوال المتعبد من اما خاسا ظان في القائل في كثير من الاقوال فيل يكن منها ما
 ذكر في معنى قول السيد الزاهد وهو على هذا التقدير من تخصيص التقدير بالبعد دون العكس مع ان تخصيص المذكور
 موجود في حاشية غلام سجان غير ما من الحاشي كما عرفت سابقا بل في المعاصر لم يذكر قول الامام
 الغير سوى بعض الاخلاط حتى لو حلف الرجل على ذلك لولا يكون ثمنا او ما نقله في المعاصر قول الاستاذ
 العلام لا فرق بين القول بالمحمود والاولين انه بدون كلمة ان ثم احضر في التنبيه للصواب ان يقول الا

نقول آية قول في التحال قول غلام سبحانه قال اي لك ان تناقش في اعتناء على قولك
 لك تهدي من حيث على المعنى الاول بوجه آخره وهذه الاقوال على حسب ايدى ولا تخفى الاخر
 المثلثة ثم قال وازمنة قد شتهى ان يخلج في اللبيل معنى انه قد افاد المص في شرح المقاصد ان الـ
 للنسوية اليه سبحانه في الآيات اشتمله على انصاف الباري تعالى بالهداية راجعة عند الاشارة الى
 على الايمان والهداية من المعلوم ان خلق الايمان عبارة عن الدلالة الموصلة كما ان الهداية الى بيان
 من اشارة الطريق قد تقرر عند زاهد المحققين بمازى تلك الدلالة فيلزم او كتاب التهور في الآيات المذكورة
 مع ان الواجب بعد الاستطاعة هو عند من اعتبار التهور فاذن تبين القول موضوعية المعنى الثاني لهذا
 وهو كما ترى قول في ما اذا اعلان قول خلق الايمان عبارة عن الدلالة الموصلة فطاش خلق الايمان
 والدلالة الموصلة نحو الايمان من خلق الايمان عبارة عن الدلالة الموصلة فطاش
 اليها كما كان بوجه كما ينبغي لما ناسيا فلان قول الله عز وجل الايمان بآيات الله عز وجل
 اشارة الطريق مصرية قبل الايمانية منها واما اذا اعلان قول الله عز وجل انما يؤمن بآيات الله عز وجل
 محض بيان صرف على السبيل الزايد وكيف لا يكون على ايدى على مدار على ان المطلق الهداية على مفسرين
 حقيقة حيث قال نفى قول تعالى لا تهدي ذكر العام واما اداة النفاذ لكن من حيث انه يبين انما هو
 في موضعه ان المطلق الانسان على زيد مثلا المطلق حقيقة انتهى بقطعه واما اربا فلان قول الله الواجب بقصد الاستطاعة
 هو عند من اعتبار التهور فطاش محض اذ لايات القرآن المجيدة شبيهة من اقول عبارات كما لا يخفى فكيف لا فان في
 المجازات من اللطائف ما ليس في الحقائق ولو كان التعداد من المجازات واجبا بقدر الاستطاعة لم يوجد في شيء
 من الآيات لان الله تعالى يستطيع ان يبين للمؤمنين كتاب المجاز واما ما سألنا من القول على تقدير تسليم
 يناقض القول فيما سياتي كيف والمجازات كقولنا ما في القرآن كتب الله واما سألنا من قولنا ان
 من القول موضوعية المعنى الثاني لله لا يدري على اي شيء يتفرع المعاصيل مقرر فيما قبل ان المعصية

المفهومة عليه تعالى باجته على خلق الايمان الاول على الدلالة الموصولة وتلك الدلالة مجازية عند السيد
 الزاهد وهو باطل فالتمس عليه لادله ان تعين المجازية والتماس باطلان قوله هو كما ترى بل على ان ^{مفهوم} ^{مفهوم}
 المعنى الثاني ^١ لا يات باطل هو كما ترى باطل عند السيد الزاهد ^٢ اما خلاف ما حصل فنورد شفعه على غيره
 لا يلزم المجاز في آيات القرآن على قول المصنف لانه كور في شرح المقاصد وبما مناه قول المصنف
 بقول تعوية مناقشة فالتجميع حل قوله تعالى انك لا تهدي على البلى الاول لقوله لك ان تقول آه
 اذ لا مناسبة لهذا الاعراض لقوله لك ان تقول آه اما ساطلان قوله فيلزم ان ركاب التجزأة بشران
 حاصل فاختلزم المجاز في الآيات مع بطلان التالي قوله فاذن بعين آه بشران ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
 من المعنى الثاني لهذا مع بطلان فلا يعلم ان ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠}
 التوجيه المذكور ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠}
 المخذور ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠}
 جانب السيد الزاهد ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠}
 ينبغي ان يحل على ذلك ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠}
 سئل السيد فافهم ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠}
 قد ادرى ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠}
 لا يصح على انقضى ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠}
 واستحكم مجازية قطع القول ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠}
 لطلاق حقيقته ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦}

مثله بقوله المقصود منه من تناقض من كلامي شارح المقام وقد نقل كلام الاستاذ الباعج بتساك كذا
 وقال بعد ذلك ما يلحقه سابق كما لا يخفى على المتفطن اقول لميت شري ابي سابق بخلافه فلا بد من البيان
 حتى يذهب بالدليل البرهان قد عرفت مناسبا ان قال به في المعاصم من قطع النظر عن مخالفة اسبابه
 باطل لوجوده على ان المراد من مجزئية للمعنى الثاني هو ان كونه موضوعا له ومعنى حقيقة مخترعات لبعض
 واذن لا يصح كونه مستلزام في ذاته لقوة واقعا في القرآن كيف الجازات شخوصها فلا مجال لتوهم التناقض حتى
 لازمت تلك القول اقول فيه اما اوله فلا لزم ان المراد من المجزئية ما ذكرتم في الظاهر منه ان المعنى الثاني
 فخر بعض المعتزلة مطلقا سواء كان جهة له وجزا وليس له دلالة على ان الاخر لم ينصرف في الموضوعية دون المجزئية
 كيف لو كان المراد ذلك لم يقل لفظ الاخر اذ هو عبارة عن اليجاد على غير مثال سابق فلو كان المعنى
 الثاني عند غير معتزله مجازيا لم يصح نسبة الاخر اذ هو ان الشراعي من كل من المعتزتين يرجع الى
 المعنى الاخر مطلقا حقيقة او مجازا اوله اقال بعضهم بالاول وروى عن الثاني ما يفتخرون به المعتزلة وبعضهم بان
 المعنى الثاني مجازي فاقول بالمجاز جواب آخر غير الجواب الاول اما ما قلنا من ان المعنى الاول باطل لانه لا بد
 ان يكون موضوعا للمعنى الثاني مع موضوعية المعنى الاول كما كان باجي علاوة له اعني قوله باطل
 في شرح المقاصد ايضا كذلك على عدمه القائل من المقصود من ذكره القول لقوة مناقشة
 كما و انت تعلم ان في هذه العبارة تسليم اخرا لم الموضوعية للمعتزلة وثبوت المجازية عند غيرهم وعلمنا
 ولما قلنا ان القول بان المعنى الثاني اخرا لبعض المعتزلة جواب عن السؤال الوارد على المعنى الاول فلو
 كان معناه انهم اخرا كون المعنى الثاني موضوعا واما عندنا فهو معنى مجازي فاجواب في الحقيقة هو المعنى
 المجازي فيكون حديث اخرا للمعتزلة لغوا محض لا دخل له في الجواب الاعلى تقديرنا قلنا واما ما قلنا
 ان قوله كيف الجاز شخوصه فيها مناف لما سبق منه الواجب بقدر الاستطاعة بكونه من اعتبار التجوز
 نكاحا عرفت اما ما قلنا من قوله فلا مجال لتوهم التناقض حتى تحشم لاجل ذلك القول فممن قلنا

فان الحال كان بحيث ينبغي للاختصاص نعم نعم في السؤال بعد هذا الجواب محبذ في الحال المورد
 لا يصدق انه لا محال له مطلقا وانما سادس فلو ان لو سلم ان المراد من اخراج المعنوية موضوعا للمعنى
 الثاني فثابت ان من ان هذا السؤال جازم ولا يلزم من فرض احد الجوابين بطلان الجواب الآخر منهما
 كما قد علقنا على قوله بل لا تعرض للابادات لانه على تقدير كونه اشار اليه ليس له ملاحظة قطعية وقد بينا
 ان هذا لا يصح الاشارة فتأمل بقوله فعل قوله فتأمل اشارة الى ان عدم كون هذا
 المفهوم آلة للاشياء الخارجية وعدم صلاحيتها للاشارة لا ينفي الوجود والعرض لهذا الكلي في الخارج
 فانه في بعض المحققين في المنع من قبل نفسه لا يرد عليه فانه اشار بنوعه اليه على اننا نقول المقصود
 ان من يقوم بيقين الكلي لا يصلح للاشارة في الخارج ولا شك انه مستلزم لذلك قد قيل ان المقصود
 نفى ان وجوده عرضي بانه فان الكلي لم يكن له ملاحظة ناتجة عن كونه له وجوده بالابادات والاباء العرض
 انتهى وقال العاصم فيقول السؤال المذكور واقعا به الى بعض الكليات ليس المقصود زائدة المحققين نفى الوجود
 الكلي العرضي مطلقا اذ وجوده منتهى وتحقيق معرفته كاف له قطعا فكيف يتصور انكاره بل مقصوده
 ما هو لظاهر من صريح عبارة من نفى الوجود الكلي العرضي المصحح بقيد الانشائية والضرورة العقلية
 على انه لا يلزم من نفى المقيد نفى المطلق الدليل الذي اقامه بقوله لانه على تقديره فحصل كلامه ان
 ذلك الكلي ليس مرآة في الاشارة لملاحظة الاشخاص الخارجية اذ هذه المرتبة لا تفعل الا على تقدير
 كون تلك الاشخاص ذاتا له وبما تسمى لانه قد سبق انه ليس المقصود ضعف الشبهة في الاسمية
 حتى تقع الانشائية اليه وبما يقتضيه عليك سطح انه لا حاجة الى تسليم ذلك التبريع والقول ان
 الخشنة الحق ليس بغيره او قوله بعينه اذ اقبل اشارة اليه اقول هذا الجواب الذي نقله هذا
 العاصم في جواب الذي قاله الاستمته بعينه قوله بل انما نقول من غير فرق في التسليم نعم في بعضها
 لفظا وحاصلا فاقال الاستمته قاله بالبراع السلام ان الناحية ايسر المذكور من اننا قد اصابنا بدعوت

على العاصم
 في جوابه

١٣
تكرره ولو سلم غلط قل المحشى فاعلم إشارة اليه في هذا الجواب على تقدير التسليم ثم هذا احتياطية اليه
لتصحيح كلام سيد المحشين وسند المستفيضة فانتساب هذا الجواب الى الاستاذ والعلامة وذكر الجواب
من بين الكلام وانما له وانتسابه الى نفسه باجتناب تغيير من العبارة وجعل ذلك الجواب فيه الى
احتجاج الجواب الذي هو بعد التسليم وليس فوق التعليلات بل هو من نوع التعليلات فهو باسناد
شروط القضاة من سيايات اعمالنا

